العلاقات المصرية – البريطانية في ضوء مقررات مؤتمر لوزان 1922–1923م

أ.م.د نمير طه ياسين د. محمد يونس اسماعيل ابراهيم

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

(قدم للنشر في 2018/2/22 ، قبل للنشر في 2108/3/20)

الملخص

حظيت دراسة العلاقات الدولية باهتمام بالغ من لدن الكثير من الباحثين والاكاديميين، وتأتي هذه الدراسة ضمن ذلك التوجه؛ وهي تسعى لتسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات المصرية – البريطانية، فحينما عقد مؤتمر لوزان 1922–1923 بناءً على طلب من تركيا ودول الحلفاء لتسوية المسألة الشرقية، ورسم الحدود الجديدة لتركيا، وابرام معاهدة تحل محل معاهدة سيفر، استغلت مصر فرصة انعقاد المؤتمر؛ لإخراج قضيتها إلى النطاق الدولي من خلال تشكيل الوفود الرسمية وغير الرسمية، واجراء المباحثات مع بريطانيا؛ وذلك لحل القضية المصرية عبر اروقة لوزان، غير ان بريطانيا وكجزء من سياستها الاستعمارية في البلاد، ابعدت مصر عن المشاركة في مؤتمر لوزان وادعت تمثيل مصر في المؤتمر.

Britain – Egyptian Relationships According to Luzan – Conference Resolutions 1922-1923

Assist. Prof. Dr Nameer T. Yassin Dr. Mohammed y Isamaeel Ibraheem

Mosul university / Education college for human sciences / history department

Abstract

International relationships study has got a great attention paid by lots of academics and researchers. This study falls into this trend. It sheds lights on an important stage of Britain – Egyptian relationships. When Louzan – conference was held in 1922-1923 according on the request of Turkey and Alliance states to solve the oriental cause and to set the new border – lines of Turkey and to set a treaty that replaces the sever – treaty. Egypt has made use of concluding the conference in order to show its cause to the international world, by forming formal and informal delegations to conduct negotiations with Britain to solve the Egyptian Cause by Louzan – conference. But Britain had not allowed Egypt to attend the conference, and claimed its presentation in the Conference, as a part of its colonial policy.

العلاقات المصرية – البريطانية 1914–1920م

احتلت بريطانيا مصر في 14 ايلول عام 1882م [1] وقد كلفت الحكومة البريطانية اللورد دوفرين [2] Lord Dufferin مهمة تنظيم اوضاع مصر اداريا بما يخدم مصالحها الاستعمارية [3].

وصل اللورد دوفرين إلى القاهرة في 3 تشرين الثاني عام 1882م [4]، وأول عمل قام به المعتمد البريطاني اعادة تشكيل الجيش المصري، الذي سُرح بمرسوم اصدره الخديوي توفيق [5] (1879–1892) في 19 ايلول عام 1882م، بحيث لا يضم من سبق لهم الاشتراك في الثورة العرابية (9 ايلول 1881–14 ايلول 1882)[6] ، واغلق المعتمد البريطاني دوفرين المصانع والمدارس الحربية المصرية، وعطل الملاحة عن طريق بيع جميع السفن المصرية في ميناء الاسكندرية حتى التجارية منها، لتفقد البلاد اسطولها القوي، ولتصبح دولة ضعيفة[7]، وفرضت بريطانيا سيطرتها على جهاز الشرطة والامن الداخلي المصري ليتسنَ لها قمع اي مظاهرة او احتجاج ضدهم[8].

ابقت بريطانيا على منصب خديوي مصر ومجلس وزرائها [9]، والغت دستور ومجلس نوابها، واستبدلتها بهيئات استشارية تكون لها حق ابداء الرأي فقط فيما يعرض عليها من مشروعات وقوانين [10]، وعينت بريطانيا مستشاراً مالياً بريطانياً في وزارة المالية المصرية، ومنحه حق حضور جلسات مجلس الوزراء المصري [11]، ومستشاراً بريطانياً لوزارة الاشغال والري المصري، للإشراف على المشاريع، وتطوير أساليب الري؛ لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية بخاصة محصول القطن لخدمة مصانع لانكشير البريطانية [12]، وفي عام 1913م استحدثت الادارة البريطانية وزارة الزراعة في مصر [13].

عينت بريطانيا مستشاراً بريطانياً لوزارة التربية والتعليم المصرية، بصلاحيات تفوق صلاحيات الوزير نفسه بخاصة في مجال إعداد المناهج الدراسية، وتعيين المعلمين والمدرسين البريطانيين [14]، ووضعت بريطانيا القيود على الصحف والمطبوعات المصرية لمنع الكتابات التي تنتقد فيها الاحتلال البريطاني في مصر وإدارتها [15].

رفعت بريطانيا الحماية الكمركية على الصناعات المصرية طوال فترة الاحتلال، وفرضت ضرائب منخفضة جداً على البضائع المستوردة من خارج القطر؛ بغية تدفق السلع والبضائع الاجنبية ولا سيما البريطانية منها إلى الاسواق المصرية، مما ادى إلى منافسة البضائع المصنعة محلياً [16]، وقد اعترف اللورد كرومر [17] Lord Cromer في تقريره السنوي لعام 1905 بتدهور الصناعة الوطنية المصرية، قائلاً: "إن المنسوجات الاوربية حلت محل المنسوجات المحلية، وبانقراض المنسوجات المحلية اخذت الصناعات الأهلية تنقرض ايضاً"[18].

ادت تلك السياسات البريطانية إلى اغلاق الكثير من الورش والمحلات الصناعية المصرية كالغزالين، والنساجين، والحاكة، والعقادين، والصاغة، والخيامين، والحرفيين،

والنحاسين، والعطارين، وصانعي القرب والغرابيل، وصانعي السروج، وصانعي الاقفال والمفاتيح وغيرهم من أصحاب الصناعات والحرف، وحلت محلهم مقاهي ومحلات مملوءة بالبضائع الاوربية [19].

سيطرت الشركات الاجنبية ولاسيما البريطانية على التجارة الداخلية والخارجية المصرية، فقد كانت تجارة المنسوجات الصوفية والقطنية بأنواعها المختلفة حكراً على التجار البريطانيين، اما تجارة المواد الغذائية والمنزلية فكانت بأيدي التجار اليونانيين، وكان نصيب المصريين والجنسيات الاجنبية الاخرى المقيمة في مصر تجارة الغلال، كالحنطة والشعير والذرة والفول وغيرها [20].

عينت بريطانيا معتمداً جديداً في مصر "اللورد كرومر" لما يتمتع به الاخير من الشخصية القوية، والخبرة الواسعة في الامور الادارية والعسكرية [21]، وقد اتبع كرومر سياسة جديدة في ادارة حكم البلاد عرفت باسم "السياسة الكرومرية" التي تتلخص بتكريس السيطرة الاستعمارية على مصر عن طريق الوزراء المصريين، وإذا ما رفض الوزير الانصياع للأوامر البريطانية، ولم ينفذ سياسة كرومر، فإن عليه أن يستقيل فوراً [22].

تدخل كرومر في شؤون السلطة القضائية المصرية، من خلال فرض القوانين والانظمة والتعليمات التي تنسجم مع واقع السيطرة الاستعمارية البريطانية في مصر [23].

وكذلك تمكنت الادارة البريطانية من استثمار رؤوس الاموال البريطانية في مصر عن طريق تأسيس البنك المصري [24]، والبنك الاهلي المصري عام 1898م التي تمنح حق إصدار اوراق مالية (صكوك) قابلة للدفع عند الطلب، وفي ايار عام 1899م بدأت عملية طبع هذه الاوراق، وفي 31 كانون الاول عام 1899م اصبحت قابلة التداول [25].

كانت السمة المميزة والبارزة للاحتلال البريطاني في مصر اجراء التغيير في الشخصيات التي كانت تمثلها في البلاد، لتطبيق سياسات جديدة تعتقد أنها تلائم تلك المرحلة[26]، ففي نيسان عام 1907 قدم كرومر استقالته (بناءً على طلب الحكومة البريطانية) بذريعة اعتلال صحته، وخلف محله الدون جورست [27] Eldon Gorst [28] وقد اتبع الاخير سياسة اكثر مرونة مع المصريين، موصياً الموظفين البريطانيين بضرورة معاملة زملائهم الموظفين المصريين بالحسنى، وعدم التجاوز على حدود اختصاصهم ونفوذهم، فقد كان جورست يرى ان السياسة البريطانية يجب أن تتجه إلى تدريب الموظفين المصريين حتى يشتركوا شيئاً فشيئاً في إدارة حكومتهم، ولا يعتمدوا على الموظفين البريطانيين [29].

تعرضت سياسة جورست تلك إلى نقد شديد من المستشارين البريطانيين [30]، وكذلك التجار الاجانب وأصحاب الشركات البريطانية على اعتبار ان السياسة الجديدة التي اتبعها المعتمد الجديد في مصر قد تهدد مصالحهم وامتيازاتهم ومكانتهم التي كانت مضمونة في ظل قبضة كرومر

الحديدية [31]، وقد عبر جورست عن ذلك عندما ابلغ وزير خارجية مصر بطرس غالي (1846–1910)، قائلاً: "إن الحكومة البريطانية واللورد كرومر غير راضيين عن سياسة اللين التي اتبعها في مصر ويريدان مني مساندة البريطانيين وشد أزرهم" [32].

توفي الدون جورست في تموز عام 1911م ليحل محله اللورد كتشنر [33] Lord Kitchener معتمداً بريطانيا جديداً في القاهرة [34]، وقد انتهج الاخير سياسة (نجلزة) الادارة المصرية إلى درجة فاقت عما كانت عليه ابان عهد اللورد كرومر مع ايقاف سياسة تمصير مؤسسات الدولة التي اتبعها السيد الدون جورست، كما أعطى كتشنر صلاحيات واسعة للموظفين البريطانيين والمستشارين مع الاحتفاظ لنفسه بسلطة البت في القرارات المهمة والحاسمة من دون الرجوع إلى خديوي مصر وحكومته [35].

اولاً: اعلان الحماية البريطانية على مصر 18 كانون الاول 1914م

اندلعت الحرب العالمية الاولى في 2 اب عام 1914م ، وقد وقفت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط (المانيا – والنمسا والمجر – وبلغاريا) . ضد دول الوفاق الودي (بريطانيا – وفرنسا – وروسيا – وبلجيكا – وصربيا – والولايات المتحدة الامريكية – وايطاليا)، وانتهت الحرب بانتصار دول الحلفاء في 11 تشرين الثاني عام 1918م [36].

استجابت الحكومة المصرية للضغوط البريطانية متخذة سلسلة من القرارات قطعت بموجبها جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دول الوسط والمتحالفين معها، معلنة انضمامها إلى جانب الوفاق الودي في الحرب الدائرة بين الكتلتين [37]، واصدرت السلطات العسكرية البريطانية مجموعة من القوانين قيدت الحريات الشخصية لأبناء الشعب المصري، ومن تلك القوانين قانون منع التجمهر الصادر في 18 تشرين الاول عام 1914م، وبموجبه منعت السلطات اجتماع اكثر من خمسة اشخاص في الطرقات والاماكن العامة حتى لو كان ذلك الاجتماع من دون قصد جنائي [38]، وفي 2 تشرين الثاني عام 1914م اعلن قائد الجيش البريطاني في مصر جون مكسويل (John Maxwell)[39] الاحكام العرفية [40]، فقد جاء في نص الاعلان "ليكن معلوماً اني أُمرتُ من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن اضع مصر تحت الاحكام العرفية . . وعليه فالبلاد موضوعة من الان تحت احكام القانون العرفي" [41]، وبموجب قانون الاحكام العرفية فرضت السلطات الرقابة أيضاً على الصحف والمطبوعات[42]، وشرعت الكثير من القوانين والانظمة السياسية والاقتصادية والمالية بما ينسجم مع مصالحها الاستعمارية في مصر خلال تلك الحقبة [43].

عارضت الحكومة تلك الإجراءات والقوانين التي اصدرتها السلطات بحق الشعب المصري، وهدد حسين رشدي [44] رئيس الوزراء بالاستقالة ما لم تنفذ شروطه القاضية ببقاء السلطة المدنية في مصر ضمن اختصاص

الحكومة، وأن تتحمل بريطانيا وحدها اعباء الحرب من دون ان تطلب اي مساعدة من الشعب المصري سوى الامتناع عن مساعدة الاعداء، وقد قبلت بريطانيا بتلك الشروط، ولكنهم لهم ينفذوها اطلاقاً [45].

بعد أن تمكنت بريطانيا من اخضاع مصر تحت سيطرة السلطات اخذت تفكر في كيفية تغيير وضع مصر السياسي لتكون تابعة لها، وبما تقتضيه ضرورات المرحلة الاستعمارية، ولتكون اساساً للعلاقات السياسية بين البلدين، فقد كانت مصر من الناحية القانونية ولاية عثمانية تخضع لسيطرة السلطان العثماني، ولكن من الناحية الفعلية تحت امرة السلطات العسكرية البريطانية [46].

صدرت اول اشارة ملفتة للنظر عن تغيير وضع مصر السياسي دولياً من حكومة حسين رشدي، حينما خاطب شفهياً ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة السير ملن شيتهام [47] Millin cheetham، قائلاً: "إن الدولة العثمانية تنوي الدخول في الحرب إلى جانب المانيا، وأنه يمكن في هذه الحالة صدور إعلان يفصل مصر عن الدولة العثمانية شرط منحها لونا من الحكم الذاتي" [48].

استقبلت رسالة رشدي بفتور واستياء واضحين من دار المعتمد البريطاني في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية [49]، مما حمل رئيس الحكومة المصرية تقديم الاعتذار فوراً إلى شيتهام [50] ولكن حينما دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد الوفاق الودي رأت بريطانيا ضرورة تغيير الوضع السياسي في مصر بما يخدم متطلبات المرحلة الاستعمارية، فأخذ المسؤولون البريطانيون يتبنون فكرة رشدي السالفة الذكر على محمل الجد [51]. وفي 10 ايلول عام 1914م عقد اجتماعاً في دار المعتمد البريطاني في القاهرة لدراسة وضع مصر الدولي في ظل تداعيات الحرب، واحتمالية تغيير الوزراء المصريين المتعاونين مع السلطات ولاءهم لجهات معادية لبريطانية (الدولة العثمانية)، او الاستقالة من مناصبهم خوفاً على حياتهم، ومن ثم صعوبة العثور على موظفين آخرين يقبلون بتلك المناصب جراء غضب واستياء الشارع على سلطات الاحتلال واعوانهم من المصريين [52].

اتفقت الدوائر السياسية البريطانية في لندن والقاهرة على فكرة فرض الحماية البريطانية على مصر [53]، وفي 18 كانون الاول عام 1914م اعلنت بريطانيا عنها رسمياً[54] "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الان فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. . . وبذلك قد انتهت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية اهلها ومصالحها" [55]، وفي تمام الساعة الثانية من بعد ظهر الجمعة بتاريخ 19 كانون الاول عام 1914م وعلى اصوات طلقات مدفعية قوات الاحتلال المنبعثة من القلعة بالقاهرة، دخلت مصر منعطفاً تاريخياً جديداً بإعلان الحماية البريطانية عليها، فلأول مرة وبعد ما

يقارب الاربعة قرون (1517–1914) يتغير "موقع مصر الدولي" وتسقط من خلالها شرعية الخديوي والسلطة القانونية للدولة العثمانية، وتصبح بريطانيا ممثلاً لكل السلطات في البلاد بموجب نظام الحماية المفروضة على مصر[56] .

منعت بريطانيا عودة الخديوي عباس حلمي الثاني (1892–1914) (الذي كان قد سافر إلى اسطنبول في 23 تموز عام 1914م للاصطياف) إلى مصر [57]، وقامت بمفاوضات حسين كامل لقبول عرش مصر بدلاً منه [58]، وفي 19 كانون الاول عام 1914م اعلنت بريطانيا رسمياً عن خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، وتنصيب الامير حسين كامل (1914–1917) سلطاناً على مصر [59]، وقد جاء في نص الاعلان "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قررت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوي، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا اكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله"[60] .

أرسلت بريطانيا تعليمات إلى السلطان حسين كامل في 19 كانون الاول عام 1914م كانت بمثابة دستور لنظام الحماية المفروضة على مصر [61] تضمنت "ان الحقوق التي كانت للسلطان العثماني والخديوي السابق على مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالة ملك بريطانيا العظمى، وأن تكون الاتصالات بين حكومة مصر والدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر . . ." [62]، وبذلك أصبح لدار الحماية البريطانية في مصر وبموجب تلك التعليمات صلاحيات واسعة في ادارة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، اما صلاحيات السلطان فقد اقتصرت على الامور الشكلية فحسب [63] .

عانى الشعب المصري من اجراءات السلطات الادارية في مصر، التي تمثلت بالجوانب السياسية والاقتصادية والبشرية والاستراتيجية والمعنوية جميعاً؛ اذ لم تكتفِ السلطات بفرض الاحكام العرفية، وقوانين منع التجمهر، وفرض الحماية على مصر، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك [64]، فقد جعلت السلطات مصر قاعدة للجيوش البريطانية [65] ومركزاً لتدريب قوات الحلفاء (الهندية – والنيوزلندية – والاسترالية – وجنوب افريقيا) [66] حتى اصبحت البلاد اشبه بمدينة عسكرية، مما ادى إلى تذمر المواطنين الذين كانوا يرونهم في الطرقات والاحياء السكنية بأسلحتهم الثقيلة والخفيفة [67] .

تحملت مصر نفقات جيوش الحلفاء المرابطة على اراضيها، فقد قرر مجلس الوزراء المصري بجلسته المنعقدة في 11 و18 تشرين الثاني عام 1915م، وبضغط من السلطات الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ قدره (11,555) جنيهاً مصرياً لوزارة الحربية، وذلك لإنشاء المعسكرات، وتقديم الخدمات للقوات الاجنبية المرابطة على اراضيها [68] .

وارغمت السلطات الحكومة لاستدعاء الاحتياط المصري؛ لمساندة قواتها وفي مختلف الجبهات [69]، ففي 20 كانون الثاني عام 1916م اصدرت الحكومة قرارها

باستدعاء الاحتياط والانخراط في الجيش المصري العام مع تحمل نفقات مرتباتهم وتجهيزاتهم [70]، وكذلك قامت السلطات بتشكيل فيلقي العمال والجمالة من الفلاحين المصريين، والزج بهم في ساحات القتال، وإنشاء الخطوط الحديدية في سيناء وفلسطين، وحفر الآبار والخنادق وغيرها [71]، فقد بلغ تعداد الفيلقين اكثر من مليون ونصف المليون مصري موزعين في مختلف جبهات القتال [72].

وصادرت السلطات وبمساعدة الحكومة المواشي (الجمال – والخيول – والبغال – والثيران الصالحة) لاستخدامها في سلاح الهجانة [73]، فأصبح الفلاح المصري يزرع وينقل محصولاته بالعربات التي يسحبها بنفسه بلا دواب [74] وكذلك وصادرت السلطات وبمساعدة الحكومة الحبوب (كالحنطة والشعير والذرة) [75]؛ لتجهيز القوات البريطانية وحلفائها في مصر[76] وصادرت السلطات العلف الحيواني لحاجة دواب فرق الهجانة اليه [77]، وشملت المصادرات الاشجار لتنتفع جيوش الحلفاء بأخشابها وتغطية احتياجاتهم منها [78].

استولت السلطات على المستشفيات الحكومية والمدارس والمنتزهات والفنادق [79]، لاستقبال جرحى جيوش الحلفاء ومرضاهم [80]، وقامت السلطات باستخدام القواعد الجوية المصرية كقاعدة ابوكير وغيرها خدمةً لعملياتها الحربية [81]، واستخدمت السلطات السكك الحديدية المصرية، لنقل الجنود والذخائر والمؤن إلى ميادين القتال [82]، وهكذا تصرفت السلطات بالأبنية والمنشآت والاراضي الحكومية المصرية كيفما شاءت، وسخرتها لخدمة مجهودها الحربي في البلاد [83].

وتمكنت السلطات البريطانية وبالتعاون مع الحكومة، من الاستيلاء على اموال الشعب المصري تحت ذريعة التبرعات للصليب الاحمر [84]، فقد بلغ مجموع ما تبرع به الشعب قسراً للسلطات باسم الصليب الاحمر ما يقارب 320,000 ج.م [85]، وامرت السلطات البريطانية الحكومة بِعَدِّ الديون المترتبة على بريطانيا والبالغة ثلاثة ملايين ونصف ج.م منحة إلى بريطانيا دعماً للمجهود الحربي [86]، وقد اقرت الحكومة بذلك في جلستها المنعقدة برئاسة السلطان احمد فؤاد (1917–1936)[87] في 19 اذار عام 1918م [88] واستعملت السلطات الاراضي المصرية (القاهرة) مركزاً للمراسلات بين الشريف حسين بن علي والسير هنري مكماهون [89].

وهكذا استغلت الادارة البريطانية امكانيات البلاد السياسية والاستراتيجية والبشرية والاقتصادية والمالية والمعنوية؛ لخدمة مصالحها طوال مدة الحرب التي استمرت اربع سنوات، وقد عانى الشعب المصري الامرين جراء تلك الاجراءات المجحفة [90].

ثانياً: ثورة 1919م المصرية

تعد ثورة عام 1919م من الثورات التحررية التي ظهرت في العالم العربي بعد الحرب العالمية الاولى، ونقطة تحول

حاسمة في العلاقات المصرية البريطانية، فقد مكنت المصريين من توحيد صفوفهم لمواجهة السلطات من اجل الحصول على الحرية والاستقلال، وقبل الخوض في تفاصيل الثورة وموقف بريطانيا منها، لابد من أن نذكر الاسباب والدوافع الحقيقية (المباشرة، وغير المباشرة) التي كانت وراء قيامها .

كانت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها مصر تحت السيطرة البريطانية من الاسباب غير مباشرة التي ادت إلى قيام الثورة، أما الاسباب المباشرة فقد كان لتأسيس حزب الوفد ، والمطالبة بحقوق مصر في المحافل الدولية، وظروف اعتقال ونفي سعد زغلول (1860–1927) [91] وزملائه إلى جزيرة مالطة الشرارة التي اوقدت نار الثورة[92] .

وتأسس حزب الوفد المصري في 13 تشرين الثاني عام 1918م [93]، وقد استطاع الوفد ان يجد لنفسه طريقة تمكنه من التحدث نيابة عن الامة المصرية في المحافل الدولية، وذلك بوضع صيغة توكيل يوقع عليها اعضاء الهيئات النيابية التي كانت قائمة حين ذلك كالجمعية التشريعية، ومجالس المديريات، والمجالس البلدية، وكذلك ذوي الرأي من الاعيان والمثقفين وسائر طبقات المجتمع [94] سميت "بحركة التوكيلات"[95] على الرغم من معارضة السلطات لتلك الحركة، وقيامهم بمصادرة الكثير من التوكيلات الموقعة عليها من ابناء الشعب المصري[96]، وبذلك تمكن الوفد من أن يجد لنفسه صيغة توكيل من الشعب تمكنه من المطالبة بحقوق بلاده بالطرق السلمية المشروعة في المحافل الدولية [97]، فكان عملاً من اعمال الديمقراطية المبكرة في حياة مصر السياسية خلال تلك الحقبة [98] .

قدم سعد زغلول في 20 تشرين الثاني عام 1918م طلباً إلى السلطات يطلب فيه منحهُ هو ورفاقه جوازاً بالسفر إلى بريطانيا [99]، ولكن السلطات رفضت اعطاء الوفد الترخيص بالسفر [100]؛ خوفاً من ذهاب الوفد إلى باريس، وعرض قضيتهم على مؤتمر الصلح، ومن ثم احراج الموقف البريطاني في المؤتمر [101] .

كانت الحكومة تؤيد سفر الوفد (كجهة تمثل الشعب المصري) إلى لندن وباريس للتفاوض بشأن المسألة المصرية [102]، وحينما رفضت بريطانيا السماح للوفد المصري بالسفر مع الوفد الحكومي اعترض رئيس الحكومة حسين رشدي وقدم استقالته، وبضغط من المندوب السامي وافق السلطان احمد فؤاد (1917–1936) على الاستقالة [103] .

اخذ السلطان بالبحث عن شخصية تقبل تشكيل الحكومة الجديدة بمساعدة المندوب السامي، وحينما علم الوفد بذلك عده اعترافاً من السلطان بالحماية البريطانية المفروضة على البلاد، وسحب تأييده بالكامل من الحركة الوطنية المصرية [104]؛ لذلك ارسل الوفد خطاباً عنيفاً إلى السلطان يتهمه فيه بالخيانة للوطن وموالاته للاحتلال، وحينما قراءه السلطان ذهل وذهب مسرعاً إلى المندوب السامي يخبره بتهديده من سعد وزملائه من حزب الوفد [105] .

ارسل المندوب السامي على الفور مذكرة إلى الخارجية البريطانية تطلب موافقتها على القاء القبض على سعد ونفيه إلى مالطه، فوافقت الخارجية على ذلك [106]، وفي 8 اذار عام 1919م القت السلطات القبض على سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل صدقي ومحمد محمود، ونفتهم إلى جزيرة مالطه التي اصبحت منفى ومعتقلاً لهم [107]، فقدر لهذا العمل أن يكون السبب المباشر والشرارة الاولى لقيام ثورة 1919م المصرية [108].

اندلعت الثورة المصرية في يوم الاحد الموافق 9 اذار عام 1919م، وقد مرت بثلاث مراحل رئيسة، هي: مرحلة الانتفاضات والثورات الشعبية، ومرحلة اضراب الجيش والشرطة والموظفين، ومرحلة التنظيمات واللجان، والجمعيات العلنية والسرية التي كان يقودها حزب الوفد، بهدف المحافظة على ديمومة الثورة، ومعاقبة الخونة والمتآمرين مع السلطات للقضاء عليها [109].

بدأت الثورة بمظاهرة طلابية سلمية في القاهرة، ثم تطورت إلى ثورة شعبية عارمة شملت البلاد بأسرها من اقصى الشمال إلى اقصاها جنوباً، شاركت فيها جميع فئات الشعب المصري من طلاب وعمال ومحامين رجال ونساء مسلمين واقباط، شعارهم (الاستقلال التام أو الموت الزؤام)، واطلاق سراح سعد زغلول [110].

أما اضراب الجيش والشرطة والموظفين المصريين إبان الثورة، فكان ردة فعل على تصريحات اللورد كيرزن [111] (Curzon) في 24 اذار عام 1919م حينما أشار بعدم اشتراك الجيش والشرطة والموظفين في حوادث الثورة، وأن ذلك دليل على عدم رضاهم عن الثورة، واصفاً اياهم بعقلاء الامة، وصفوة المتعلمين [112].

انتقلت الثورة من شكلها العفوي إلى مرحلة الترتيب والتنظيم لضمان بقائها متنامية ومتقدة في صدور الشعب، والحيلولة من دون ارجاع الحياة العامة في البلاد إلى ما قبل اندلاع الثورة، كي تحقق اهدافها المشروعة في الحرية والاستقلال، وقد تبنى حزب الوفد هذه المرحلة عن طريق تأسيس اللجان الثورية، والجمعيات السرية، والتنظيمات المهنية [113].

اثارت ثورة 1919م صدمة كبيرة لبريطانيا بخاصة بعد أن انتشر لهيبها في مختلف انحاء البلاد، فما كان من السلطات الا ان استخدمت مختلف الوسائل العسكرية والسياسية لمواجهة الثورة والقضاء عليها [114].

فمن الناحية العسكرية استخدمت بريطانيا ترساتها العسكرية وجيوشها المرابطة في مصر؛ لإخماد الثورة والقضاء عليها [115] اما من الناحية السياسية فقد استخدم المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي[116] (Allenby) اساليب المزج بين الشدة والمرونة للقضاء على الثورة [117]، وحينما لم تجد نفعاً تلك الاساليب للقضاء على الثورة [118]، ارسل اللنبي إلى الخارجية البريطانية برقية مستعجلة يعلمهم بأنه سوف يقوم بإصدار تصريح يعلن فيه الافراج عن سعد وزملائه، والسماح

للوفد المصري بالسفر أينما يشاؤون [119]، وفي 7 نيسان من عام 1919م أعلن المندوب السامي رسمياً الافراج عن سعد وزملائه، والسماح لهم ولمن يشاء من اعضاء الوفد بالسفر اينما يشاؤون [120]، وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية كانت مبيتة في مسألة الافراج والسماح للوفد بالسفر بعدما تمكنوا من الحصول على ضمانات من الدول المشاركة في المؤتمر بإقرار الحماية البريطانية على البلاد [121]، غير أنها كانت ذا أثر معنوي كبير لدى الشعب لنجاح ثورتهم، وجني إحدى ثمارها [122].

المفاوضات المصرية – البريطانية وتصريح 28 شباط عام 1922م

بعد اطلاق سراح سعد وزملائه سافر الوفد المصري إلى باريس في يوم الجمعة الموافق 11 نيسان عام 1919 [123] وقد تفاجأ الوفد عند وصوله العاصمة الفرنسية، باعتراف الرئيس الامريكي ودورو ولسن [124] Wodrow Wilson (صاحب مبدأ حق تقرير المصير) في مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية المفروضة على مصر [125] وارغم الوفد البريطاني مندوبي الدول المشاركة في المؤتمر بالاعتراف الرسمي بالحماية البريطانية المفروضة على مصر [126]، وقد تم التوقيع على معاهدة الصلح في قاعة المرايا بقصر فرساي الفرنسية بتاريخ 28 حزيران عام 1919م، وسميت بمعاهدة فرساي [127] التي تضمنت اسوأ الشروط بالنسبة لمصر، وهي اقرار الحماية البريطانية على مصر دولياً [128].

اولاً: المفاوضات غير الرسمية (سعد –ملنر)

كشفت بريطانيا عن رغبتها بالدخول في مفاوضات مع مصر من اجل ابرام معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين [129]، وادركت بريطانيا أن نجاح المفاوضات يعتمد على مشاركة حزب الوفد بقيادة سعد زغلول، لما يمتلكه الاخير من شعبية واسعة، وتأييد جماهيري كبير [130].

ادرك الوفد أن لا جدوى من حل القضية المصرية، إلا بالدخول في مفاوضات مع بريطانيا [131]، وقد استطاع عدلي يكن [132] تقريب وجهات النظر بين الوفد وملنر [133] Milner بضرورة اجراء المفاوضات بين البلدين (مصر وبريطانيا) على اساس الغاء الحماية، والحفاظ على مصالح بريطانيا في مصر [134].

سافر الوفد المصري برئاسة سعد زغلول إلى لندن بتاريخ 5 حزيران عام 1919 [135] وفي 9 حزيران استأنفت المفاوضات بين الفريقين بوزارة المستعمرات التي استمرت لغاية اواسط آب عام 1920م [136]، تبادل الطرفان وجهات النظر في المسائل ذات الاهمية البالغة كالاحتلال واستبدالها بمعاهدة التحالف، والقوات البريطانية وأماكن تواجدها في مصر، والتمثيل الخارجي، والامتيازات الاجنبية، والموظفين البريطانيين، ومسألة العرش، والسودان وغيرها [137]، وبعد أن انتهى تبادل الآراء بخصوص تلك المسائل التي تم ذكرها اتفق الطرفان بتاريخ 5 تموز عام 1920 على تقديم كل طرف

مشروعاً يتضمن ما فهمه من تلك المفاوضات [138]؛ لإجراء المقارنة بينهما، والاتفاق على تثبيت النقاط المتفق عليها، وإعادة المناقشة في النقاط التي ما تزال موضع خلاف عليها [139].

ولكن ما كادت المسائل تلك ان تتحول إلى نصوص واحكام حتى ظهر التباين بينهما بشكل واضح، كان لم يَجرِ أي تفاهم بشأنها مطلقاً، ففي 17 تموز عام 1920م ارسل ملنر مشروعه إلى الوفد [140] والمتكون من إحدى عشرة مادة انصبت جميعها في تعزيز الحماية المفروضة على البلاد من دون ذكر الغاء الحماية واستقلال مصر التام [141] فرفضها الوفد رفضاً قاطعاً [142].

وكذلك قدم الوفد مشروعه إلى ملنر في 17 تموز الذي تألف من ست عشرة مادة ومقدمة [143] وعلى الرغم من ان الوفد قد بذل قصارى جهد ه لوضع مشروع تحالف يكفل لبريطانيا ضمان مصالحها الخاصة بمصر، حتى على حساب سيادة البلاد كما في المادة (الثامنة، والتاسعة، والعاشرة، والحادية عشر) [144] فان ملنر رفض مشروع الوفد لما فيه من نص صريح تضمن الغاء الحماية البريطانية المفروضة على البلاد، وضرورة اعلان بريطانيا استقلال مصر التام [145].

انقطعت المفاوضات بين الوفد وملنر؛ بسبب رفض كلا الطرفين المشروعين اللذين قدمه احدهما للآخر [146]، فتدخل عدلي يكن واستمرت المفاوضات من جديد غير أنها كانت بينه وبين ملنر [147]، وفي 18 اب عام 1920 قدم عدلي يكن للوفد المصري مشروع ملنر الثاني المعدل الذي اشتمل على (ثماني مواد)، وفقرة خاصة تنص على تأجيل مسألة السودان إلى مباحثات لاحقة مع تقديم الضمانات بإيراد مياه النيل الكافي لسقي الاراضي المصرية الصالحة للزراعة [148] فرفضه سعد رفضاً قاطعاً لما فيه من حماية صارخة قائلاً لعدلي " . . إنني لا يمكنني أن اقبل ذلك المشروع، ولو قبلته لحكمت على الامة بالإعدام، ولكنت مستحقاً للإعدام ايضاً امام ضميري وذمتي"[149] .

وجه ملنر الدعوة إلى الوفد للحضور إلى وزارة المستعمرات كي يبدوا آراءهم الختامية في المشروع الثاني الذي اعده؛ ليكون اساساً لاستئناف المفاوضات الرسمية بين البلدين، وحينما ابدى الوفد بعض الملاحظات على ذلك المشروع عارض ملنر، وقال: إن المشروع إما ان يؤخذ كله بالموافقة او يترك كله [150].

اتفق الطرفان على فكرة تحكيم الشعب المصري على المشروع الملنري الثاني، نتيجة لانقسام الوفد بين مؤيدٍ ومعارضٍ للمشروع [151]، وحينما عرض المشروع على الشعب وافق عليه مع ابداء التحفظات على بعض البنود وضرورة تعديله [152] غير ان ملنر رفض تحفظات الشعب تلك، مقترحاً على الوفد ضرورة الموافقة على المشروع، وترك المناقشات والحوار حول تحفظات الشعب إلى مرحلة المفاوضات الرسمية بين الدولتين (مصر وبريطانيا)؛ لعدم اضاعة الوقت [153].

رفض الوفد اقتراحات ملنر متمسكاً بضرورة ادخال التحفظات على المشروع الملنري الاخير بوصفه شرطاً اساسياً لنجاح المفاوضات التمهيدية، والدخول في المفاوضات الرسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية [154]، وقد كان من نتائج عدم الاتفاق بين الطرفين على تلك المشاريع والأفكار انقطاع المفاوضات، ومغادرة الوفد لندن إلى باريس في 10 تشرين الثاني عام 1920 [155].

ويبدو للباحثين أن مفاوضات سعد – ملنر على الرغم من فشلها غير أنها كانت ذات اهمية كبيرة كنقطة انطلاق لحل المسائل العالقة بين الطرفين (المصرية – والبريطانية) مستقبلاً عن طريق التفاوض، ولاعتبارات عدة منها، قبول الوفد بأسلوب المفاوضات لحل المسألة المصرية بين مصر وبريطانيا سلمياً، وأن الكثير من البنود التي طرحت في مشاريع المفاوضات غير الرسمية قد اصبحت الاساس لجميع المفاوضات التالية. واخيراً أن قبول سعد زغلول بالمفاوضات مع بريطانيا، والتساهل في بعض البنود، جعلت حافزاً كبيراً أمام خصوم الوفد (حزب الاحرار الدستوريين) للدخول في اية مفاوضات مستقبلاً.

ثانياً: المفاوضات الرسمية (عدلي – كيرزون)

بعد فشل المفاوضات غير الرسمية، وجهت بريطانيا وعلى لسان مندوبها السامي في مصر بتاريخ 26 شباط عام 1921م دعوةً إلى السلطان لأجراء مفاوضات رسمية بين البلدين (مصر وبريطانيا) [156] جاء فيها "يسرني الأن أن ابلغ عظمتكم قرار حكومتي الذي سوف يتطابق مع رأيكم، ويسهل المهمة التي عهد فيها اليكم، وهي تعيين وفد رسمي لأجل الشروع في تبادل الآراء مع بريطانيا فيما يخص بالاتفاق المنوي عقده، وإني أود أن أوجه نظركم إلى حسن النية الذي اظهرته حكومتي بقبول التساهل في أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات، واني واثق أن ذلك سوف يدخل في اعتباراتكم كدليل صريح على الأهمية التي تعلقها حكومتي في إقامة العلاقات الطيبة مع الشعب المصري على أساس المودة والاحترام المتبادل، ومع أن بريطانيا لم تتوصل بعد إلى قراءات نهائية فيما يخص باقتراحات ملنر، فإنها ترغب بالشروع في تبادل الآراء في تلك الاقتراحات مع وفد عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى ابدال الحماية بعلاقة تضمن فيها بريطانيا مصالحها الخاصة في مصر، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية مقابل الاعتراف الرسمي باستقلال مصر [157].

وافق السلطان على القرار البريطاني [158]، وأصدر مرسوماً في 19 أيار عام 1921م بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي يكن [159]، وعضوية حسين رشدي، واسماعيل صدقي، ومحمد شفيق، واحمد طلعت، ويوسف سليمان [160]، واصطحب الوفد معه بعثة من المستشارين الفنيين والاداريين [161]، وقد وصل الوفد إلى لندن بتاريخ 11 تموز عام 1921م[162]، وفي يوم الثلاثاء الموافق 13 تموز عام 1921م بدأت المفاوضات بين الفريقين في وزارة الخارجية البريطانية التي استمرت لغاية 17 تشرين الثاني من العام نفسه،

عقدت خلالها سبعة وعشرون جلسة [163]، وامتاز فيها الجانب البريطاني بالغلاظة والشدة بخاصة في المسائل التي تمس سيادة البلاد وبصورة أكبر مما كان ملنر قد تشدد بها في المفاوضات السابقة [164].

وبعد التداول في المسائل الاساسية (كإلغاء الحماية، واستقلال البلاد، والقوات البريطانية في مصر والمواصلات، والامتيازات الاجنبية، والتمثيل الخارجي والمستشارين البريطانيين. . الخ)[165] سلم اللورد كيرزن لائحة بنود (تحت عنوان المشروع البريطاني المصري المتفق عليه) إلى الوفد المصري للمصادقة عليها واعتمادها كمعاهدة رسمية بين البلدين [166]، ولكن حينما اطلع عليها، الوفد وجد فيها المقترحات التي طرحها الجانب البريطاني في جلسات المفاوضات والتي تم رفضها من قبلهم قد وضعت في بنود ونصوص تلك اللائحة، فرفضها رفضاً قاطعاً [167]، وبذلك انتهت تلك المفاوضات بالفشل الذريع، وعاد الوفد الرسمي إلى مصر في 5 كانون الأول عام 1921م وهم يحملون معهم اليأس والفشل والارباك [168].

ثالثاً: تصريح 28 شباط عام 1922م

التجأت بريطانيا بعد فشل المفاوضات السابقة (الرسمية وغير الرسمية) إلى أسلوب التهديد والوعيد للحكومة والشعب المصري في صورة تبليغ ارسله إلى السلطان بواسطة المندوب السامي بتاريخ 3 كانون الاول عام 1921م [169]، ووصل إلى السلطان في 4 كانون الاول عام 1921م بلاغ رسمي من عدلي يكن حينما كان في لندن، وفيه مذكرة تفصيلية بنصوص مشروع كيرزن وردّ الوفد الرسمي عليه بالتفصيل [170].

نشرت الصحف والمجلات المصرية الوثائق الثلاث (مشروع كيرزن، ورد عدلي يكن عليه، وتبليغ 3 كانون الاول) في آن واحد [171]، فترك ذلك اثراً بالغاً في نفوس الشعب المصري، فخرجت الجماهير بمظاهرات حاشدة كبيرة تندد وتحتج على السياسة البريطانية تجاه البلاد، كما وجه حزب الوفد بقيادة سعد زغلول بياناً دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، وتوحيد الصفوف لمقاومة الاحتلال [172].

قدمت حكومة عدلي استقالتها إلى السلطان في 8 كانون الاول عام 1921[173]، فوافق السلطان، ولكن بالاتفاق مع المندوب السامي طلبوا من عدلي يكن ووزرائه البقاء في مناصبهم لحين اختيارهم شخصية مناسبة تقبل بتشكيل حكومة جديدة في البلاد [174]، وقد وقع الاختيار على عبد الخالق ثروت باشا (1873–1928) كونه يحظى بثقة السلطان والمندوب السامي، وقدرته على إدارة الدولة، وحفظ النظام، والذي دل على ذلك قيامه بتصريف أمور الحكومة فترة غياب عدلي يكن (رئيس الحكومة) في أثناء المفاوضات الرسمية [175]، وفي 11 كانون الاول عام 1921م استدعى المندوب السامي ثروت باشا إلى داره بقصر الدوبارة، عارضاً على الاخير تشكيل حكومة جديدة في مصر لتحل محل حكومة عدلي المستقيلة، فأجابه ثروت قائلاً

إنه لا هو ولا زميله اسماعيل صدقي يستطيعان قبول تشكيل الحكومة، ما لم تتعهد بريطانيا بتنفيذ شروطهما التي تقضي بعدم تنفيذ بريطانيا مشروع كيرزن، والمذكرة التفسيرية الملحق بها (التبليغ البريطاني المؤرخ في 3 كانون الاول عام 1921م)[176]، وكذلك الغاء بريطانيا الحماية المفروضة على البلاد، والاعتراف باستقلال مصر، واعادة وزارة الخارجية، وانشاء البرلمان، واطلاق يد الحكومة في جميع اعمالها، وعدم مشاركة المستشارين البريطانيين بصورة فعلية في الوزارات إلا لأغراض استشارية فحسب، واستبدال الموظفين الاجانب بالموظفين المصريين، ورفع الاحكام العرفية، وإطلاق سراح المعتقلين والمبعدين، والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان المصري بواسطة هيأة يعتمد عليها البرلمان [177]، وقد وافق المندوب السامي على تلك الشروط، ووعد ثروت واسماعيل صدقي بإقناع الدوائر السياسية في لندن على قبولها [178].

إن موافقة المندوب السامي على شروط ثروت تلك ناتجة عن قناعة تامة بخطورة الوضع الداخلي في مصر على المصالح البريطانية ما لم تحل المسألة بإلغاء الحماية، وإعطاء البلاد درجة من الاستقلال، وأن شروط ثروت هي أقل ما يقبل به الوطنيون المصريون، فإذا ما وافقت بريطانيا على ذلك سوف تؤدي إلى استقرار الاوضاع السياسية والامنية في مصر، وتضمن بريطانيا تشكيل حكومة معتدلة برئاسة ثروت [179].

عرض المندوب السامي شروط ثروت انفة الذكر على حكومته في لندن، فوافقت بريطانيا مع اجراء بعض التعديلات عليها [180]، وفي 28 شباط عام 1922م اصدرت بريطانيا تصريحاً لمصر سميت بتصريح 28 شباط؛ لأنه أذيع على الشعب في 28 شباط عام 1922م[181] التي نصت على الغاء الحماية البريطانية على البلاد، والاعتراف باستقلال مصر ضمن تحفظات اربعة هي اولاً: تأمين مواصلات بريطانيا في مصر، ثانياً: الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات او بالواسطة، ثالثاً: حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات، رابعاً: قضية السودان تبقى على حالها لحين يتم الاتفاق عليها لاحقاً [182]، وقد ارسلت الخارجية البريطانية مذكرة إلى الدول الاجنبية، تضمنت الغاء الحماية البريطانية المفروضة على مصر، والاعتراف باستقلال البلاد مع التمسك بالتحفظات الاربعة الواردة في نص التصريح السابق، وعد أي تدخل من اي دولة اجنبية في شؤون مصر عملاً غير ودي بالنسبة لبريطانيا [183].

العلاقات المصرية – البريطانية في ضوء مقررات مؤتمر لوزان 1922– 1923م

اولاً: ظروف انعقاد مؤتمر لوزان

بعد انتصار الحركة الوطنية التركية بقيادة اتاتورك (1881–1938) [184] على القوات اليونانية، وفي مختلف الجبهات، واستعادة سلطة البلاد على الاناضول بأجمعها [185] نشطت الدبلوماسية التركية بإقناع دول الحلفاء، الغاء معاهدة

سيفر [186] sevres، وابرام اتفاقية جديدة [187]، وفي 28 تشرين الاول عام 1922م وجه الحلفاء الدعوة إلى تركيا لحضور مؤتمر يعقد في العاصمة السويسرية "لوزان" (وبحضور ممثلي الدول التي كانت خاضعة تحت السيطرة العثمانية) [188]، وذلك لحل المسألة الشرقية [189] وإبرام معاهدة صلح جديدة بين تركيا والحلفاء [190].

سافر الوفد التركي برئاسة وزير خارجيتها عصمت اينونو (1884–1973) إلى مدينة لوزان بتاريخ 28 تشرين الثاني عام 1922م [191]، وقد استمرت اعمال المؤتمر ما يقارب الثمانية اشهر (تشرين الثاني 1922– تموز 1923م) تخللتها فترة انقطاع امدها شهرين [192] جرى خلالها التطرق إلى مختلف المواضيع، وبعد أخذ ورد وشد وجذب، تمكن اينونو بدبلوماسيته القوية وحنكته السياسية اقناع الحلفاء بضرورة الغاء معاهدة سيفر، وعقده معاهدة جديدة في 24 تموز عام 1923م سميت بمعاهدة لوزان [193].

حصلت تركيا وبموجب معاهدة لوزان على جميع مطاليبها بما في ذلك الاعتراف الرسمي لدول الحلفاء باستقلال تركيا وسيادتها على اراضيها بحدودها الحالية، وإلغاء جميع الامتيازات التي كانت دول الحلفاء يتمتعون بها سابقاً في تركيا وبحسب المادة "28" من المعاهدة، فعدت تركيا ذلك نصراً دبلوماسياً احرزته [194].

واما فيما يتعلق بموقف تركيا من البلدان العربية التي كانت خاضعة تحت السيطرة العثمانية (قُبيل الحرب العالمية الاولى) فقد تخلت تركيا عن الدول العربية في مفاوضات لوزان، واخذت تبحث عن مصالحها فقط، مؤثرة بناء علاقات ستراتيجية قوية مع الدول الاوربية، من دون الاكتراث إلى مصير الدول العربية ومصالحها [195] وهذا ما اكده اتاتورك حينما سأل كيرزن (رئيس الوفد البريطاني) في المؤتمر عصمت اينونو عن موقف تركيا من البلدان العربية، فأجابه اينونو نقلاً عن لسان اتاتورك قائلاً: "ان تركيا ليس لها اية مطامع في مخلفات الامبراطورية العثمانية، وأن كل ما نطلبه بالنسبة إلى الدول العربية هو أن تصبح دولاً مستقلة، وأن تنسحب جميع القوات الاجنبية المحتلة عن اراضيها [196].

ثانياً: الموقف الرسمي للحكومة المصرية من المؤتمر

كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية قانوناً؛ لذلك كان ولابد من طرح قضيتها على بساط البحث في مؤتمر لوزان [197]، ويقول الباحث والمؤرخ المصري عبد العظيم محمد رمضان: "إن مؤتمر لوزان هو في الحقيقة الانتفاضة الاخيرة لفكرة تدويل المسألة المصرية[198] فيجب على مصر أن تستغلها لإخراج قضيتها إلى النطاق الدولي [199].

ادركت حكومة ثروت ان تركيا ودول الحلفاء المشاركين في المؤتمر، لن يوجهوا الدعوة إلى مصر للمشاركة في اعمال مؤتمر لوزان مالم يتم اجراء الاتصالات مع بريطانيا، والاتفاق على البنود التي يتم طرحها في المؤتمر؛ لذلك اجرت الحكومة اتصالاتها مع دار المندوب السامي في مصر لإقناع اللنبي بضرورة مشاركة البلاد في مؤتمر لوزان [200].

تذرع اللنبي بعدم قدرة بريطانيا توجيه اية دعوة رسمية إلى مصر للمشاركة في مؤتمر لوزان، ما لم يتم اخذ موافقة فرنسا وايطاليا على ذلك وبصورة رسمية؛ لذلك خاطب ثروت فرنسا وايطاليا مخاطبة رسمية، طالباً منهم توجيه دعوة رسمية إلى مصر للمشاركة في مؤتمر لوزان ومناقشة البنود الخاصة بالقضية المصرية [201].

واتفق الجانبان المصري والبريطاني على بنود لتكون اساساً لمشاركة مصر في المؤتمر، ومن تلك البنود اولاً: اعتراف تركيا باستقلال مصر وبحكومتها الملكية الجديدة، ثانياً: تنازل تركيا عن جميع حقوقها والتزاماتها القانونية لمصر، ثالثاً: المحافظة على حياد قناة السويس امام الملاحة العالمية، رابعاً: اعفاء مصر من تسديد الديون المترتبة عليها لتركيا وللسنوات 1855–1891–1894م. خامساً: تنازل تركيا لمصر عن حقوق تبعية السودان[202]، وبعد ان اطمأنت بريطانيا على عدم معارضة تلك البنود مع مصالحها في مصر وافق على مشاركة البلاد في اعمال المؤتمر [203].

وجهت تركيا والحلفاء الدعوة إلى مصر للمشاركة في اعمال مؤتمر لوزان، فوافقت الحكومة وارسلت وفداً بقيادة سيف الله يسري إلى لوزان للمشاركة في اعمال المؤتمر، والتفاوض مع الاتراك والحلفاء لإقرار وجهة النظر المصرية بضرورة تنازل تركيا عن ادعاءاتها السابقة حول حقوقها القانونية في مصر والسودان [204].

التقى الوفد المصري الرسمي (قبيل انعقاد المؤتمر) بالمندوب التركي، وتباحثا حول النقاط الاساسية التي تنوي مصر طرحها امام المؤتمر للمناقشة عليه؛ وذلك لضمان عدم معارضة المندوب التركي على البنود الخاصة بالمسألة المصرية [205]، واستغل يسري فرصة وجود كيرزن في باريس (وقيام الاخير بإجراء مباحثات اولية مع مندوبي فرنسا وايطاليا بخصوص اعمال مؤتمر لوزان قبيل انعقاده) واجراء لقاء معه، واكد له حرص بلاده الحفاظ على المصالح البريطانية في مصر، وضرورة وقوف لندن إلى جانب القاهرة في مطالبه المشروعة بالاستقلال والسيادة والحرية فرد كيرزن قائلاً: إن بريطانيا سوف تسعى للحصول على تنازلات تركية في المؤتمر عن حقوقها السابقة في مصر والسودان، والاعتراف الرسمي التركي باستقلال مصر وسيادتها [206].

عاد الوفد الرسمي المصري إلى القاهرة، ولم تُكتمل مهمته الرسمية بناءً على طلب من ثروت، نتيجة لتقديم الاخير استقالة حكومته إلى الملك فؤاد في 29 تشرين الثاني عام 1922م، وذلك على اثر الخلافات التي حصلت بين ثروت والقصر حول مسائل اعداد دستور عام 1923م[207].

لم تسمح بريطانيا لحكومة محمد توفيق نسيم [208] (التي تشكلت في 30 تشرين الثاني عام 1922م) [209] بالمشاركة في اعمال المؤتمر، وارسال أي وفد رسمي إلى لوزان [210]، وان تركيا وبضغط من بريطانيا لم توجه اي دعوة رسمية او غير رسمية (خلال فترة حكومة نسيم) إلى مصر للمشاركة

في اعمال المؤتمر [211]، ويقول المؤرخ والباحث المصري عادل ابراهيم الطويل في كتابه "محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية": (إن عدم وجود تفاهم مسبق بين حكومة نسيم وبريطانيا للنقاط التي يجب على الحكومة طرحها امام المؤتمر وكذلك اختلاف برنامج نسيم عن ثروت في مسألة ضرورة أن لا تتنازل تركيا عن حقوقها لمصر تنازلاً مطلقاً، وأن التحفظات الاربعة لتصريح 28 شباط يجب ان تناقش من قبل برلمان مصري منتخب لإقراره من عدمه، كان وراء عدم السماح للحكومة النسيمية بالمشاركة في المؤتمر، او حتى توجيه المؤتمر الدعوة اليه)[212]، وهكذا كان للخلافات السياسية والحزبية دور لعدم مشاركة الوفد الرسمي الحكومي في المؤتمر، ومن اضاعة فرصة كبيرة لإبراز صوت مصر وشخصيتها على المستوى الدولي، والدفاع عن حقوقها المشروعة في مؤتمر لوزان.

ثالثاً: الموقف الشعبي المصري من المؤتمر

كان لتدني شعبية حكومة ثروت ونسيم بين الاوساط الجماهيرية والحزبية [213] والخلافات السياسية بين الاحزاب المصرية المشاركة بالسلطة في البلاد وراء عدم احترام بريطانيا ارادة مصر، والسماح للبلاد بالمشاركة في اعمال مؤتمر لوزان من دون قيد او شرط[214] . وامام عدم السماح للوفد الرسمي الحكومي بالمشاركة في المؤتمر اصدر حزب الوفد بياناً في الاجتماع المنعقد بتاريخ 16 كانون الاول عام 1922م اكد فيه ضرورة تأليف هيأة تضم اعضاء من حزب الوفد للاشتراك في اعمال المؤتمر المعقد بلوزان، على اعتبار ان حزب الوفد الجهة الوحيدة في البلاد المخولة للتحدث باسم مصر في المحافل الدولية، وذلك للحصول على اعتراف تركي، وامام المجتمع الدولي بالتخلي عن جميع التزاماتها القانونية في مصر والسودان للشعب المصري، وكذلك طرح مشروع تسوية المسألة المصرية مع بريطانيا امام اعضاء المؤتمر، لايجاد مخرج للقضية على قاعدة انسحاب قوات الاحتلال البريطاني من اراضيها في وادي النيل (مصر والسودان)، والاعتراف باستقلال البلاد استقلالاً تاماً [215] .

ويبدو للباحثين أن فشل المفاوضات السابقة بين مصر وبريطانيا الرسمية وغير الرسمية (عدلي – كيرزن، سعد – ملنر)، والتطورات السياسية التي حصلت في البلاد من اعلان بريطانيا لتصريح 28 شباط عام 1922م ضمن التحفظات الاربعة الانفة الذكر، واعتقال قيادات حزب الوفد ونفيهم وعلى رأسهم سعد زغلول، والاوضاع الامنية والسياسية المضطربة في مصر، كانت وراء محاولة الوفد استغلال فرصة انعقاد المؤتمر الدولي في لوزان للمشاركة واخراج القضية المصرية من جديد إلى النطاق الدولي عبر المشاركة كممثلين عن القوى الشعبية والجماهيرية.

شكل حزب الوفد وفداً ضم كلاً من حسن حسيب وعلي الشمسي وسلامة ميخائيل وعبد الحليم البيلي وحسين هلال وإبراهيم راتب وعطا عفيفي، لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان [216]، كما قرر الحزب الوطني المصري، وفي الوقت نفسه،

إرسال وفدٍ تكون من احمد لطفي وحافظ رمضان واحمد وجدي واحمد خيري واسماعيل صدقي وسعيد طليمات، إلى مؤتمر لوزان ايضاً لاطلاع اعضاء المؤتمر على مطالب الامة المصرية في الاستقلال التام والجلاء[217]، وفي العاصمة الايطالية "روما" التقى الوفدان وقرروا الاندماج في هيأة واحدة سميت بـ"الوفد المصري"، إدراكاً منهما ان الانفصال يعني انقسام الشعب المصري، وهذا ما سيؤدي إلى الاضرار بسمعة مصر بين الاوساط الدولية المشاركة في المؤتمر، ويضعف من حجم المطالب الوطنية [218]، وقد اثنى سعد زغلول في برقية ارسلت (من سيشل حيث منفاه) إلى قيادات الوفد على تشكيل الوفد المشترك للمشاركة في مؤتمر لوزان [219] .

وضع "الوفد المصري" ميثاقاً مشتركاً وسقفاً للمطالب الوطنية [220]، التي تضمنت اولاً: الاستقلال التام لمصر والسودان (وادي النيل)، ثانياً: جلاء القوات البريطانية عن جميع انحاء البلدين (مصر والسودان)، ثالثاً: الغاء اتفاقيتي 1899م الخاصتين بالسودان "اتفاقية الحكم الثنائي"، رابعاً: حل مسألة الامتيازات الاجنبية عن طريق المفاوضات بين مصر والدول صاحبة الامتيازات، خامساً: جعل قناة السويس محايدة ومفتوحة امام الملاحة الدولية طبقاً لما جاء في مؤتمر الاستانة عام 1888م على أن تكلف دولة مصر المستقلة بالدفاع عن القناة والحفاظ على مبدأ الحياد فيها، سادساً: السماح "للوفد المصري" الممثل الشرعي للشعب بالمشاركة في اعمال المؤتمر، وضرورة اطلاق سراح سعد زغلول؛ ليتمكن من رئاسة الهيئة المتحدة للوفد المصري [221] .

ارسل "الوفد المصري" مذكرة بامضاء حسن حسيب (نيابةً عن رئيس حزب الوفد المعتقل سعد زغول) إلى رئيس المؤتمر طالباً فيها توجيه دعوة رسمية اليهم للمشاركة في اعمال المؤتمر المنعقدة بلوزان، وذلك لشرح المطالب المصرية السالفة الذكر [222]، وحذر الوفد المتحد رئيس المؤتمر من قبول أي وفد مصري غيرهم للمشاركة في اعمال المؤتمر خاصةً الوفد الحكومي، وذلك لعدم تمثيلهم من الشعب [223] .

باءت جميع محاولات "الوفد المصري المتحد" تمثيل بلادهم في مؤتمر لوزان بالفشل[224]، فقد اكتفى عصمت اينونو رئيس المؤتمر بتقديم التمنيات الطيبة للشعب المصري في رسالة جوابية ارسلت إلى حسن حسيب (رئيس الوفد المصري) من دون توجيه أي دعوة لهم بالمشاركة في اعمال المؤتمر [225] والسبب في ذلك يعود إلى ان تركيا كان قد وقع تحت تأثير الجانب البريطاني، بعدم توجيه اي دعوة رسمية إلى "الوفد المصري" للمشاركة في المؤتمر[226] وان تركيا لم تشأ اغضاب السياسيين البريطانيين، كي لا يؤثر ذلك الامر في بناء دولتهم الحديثة بعد أن ارهقتها حرب الاستقلال، واخيراً رغبة تركيا الحصول على موافقة بريطانيا تحميل مصر جزءاً من الديون العثمانية المترتبة عليها، وكذلك ضم ولاية الموصل العراقية اليها [227] .

رابعاً: القضية المصرية في اعمال المؤتمر

وحول مناقشة المسألة المصرية في جدول اعمال المؤتمر، فقد طرح الوفد الفرنسي المشارك في مؤتمر لوزان مشروعاً حمل فيه مصر جزءاً من الديون المالية المترتبة على الدولة العثمانية، على اعتبار أن الديون وبحسب القاعدة الدولية توزع على اجزاء الدولة المدانة، وبما أن مصر كانت تدفع جزءاً من ديون الدولة العثمانية حينما كانت تحت سيطرة الاخيرة كجزية سنوية، وانها (اي مصر) قد اصبحت منفصلة عن تركيا فعليها أن تتحمل نصيبها من الديون المفروضة عليها طبقاً لتلك القاعدة [228].

دافع الوفد البريطاني المشارك في المؤتمر عن المسألة تلك (نيابةً عن مصر التي لم تسمح لها بالمشاركة في اعمال المؤتمر كما اسلفنا) قائلاً: إن مصر لا يجوز لها ان تدفع اي مبلغ من ديون الدولة العثمانية؛ وذلك لان مصر كان من الاقاليم المميزة المكيفة ذاتياً ولم تحتج إلى اخذ القروض من الدولة العثمانية، وبذلك تمكن الوفد البريطاني فصل مالية مصر عن مالية تركيا [229].

وحينما لجأت اللجنة المالية في المؤتمر إلى بيانات صندوق الدين العثماني في الاستانة للاطلاع على سندات تسديد الدولة العثمانية لديون مصر، وذلك للتحقق من طروحات وادعاءات الوفد البريطاني الانفة الذكر، لم يجدوا من بين تلك البيانات اي شيء يتعلق بدفع مصر اقساط سندات الدين المترتبة عليه؛ وذلك لأن صندوق الدين العثماني لم يكن يتولى امر دفع اقساط مصر تلك، وانما الدفع كان يحصل مباشرةً من القاهرة إلى لندن وباريس، فتوقفت المباحثات آنذاك عند هذا الحد فيما يتعلق بالمسألة المصرية [230].

عاد الوفد التركي لطرح المسألة المصرية من جديد، وفي هذه المرة وقفت بريطانيا إلى جانب طروحات اينونو بضرورة وضع نص في المعاهدة يلزم مصر بموجبه أن تتحمل جزءاً من الديون العثمانية [231].

وافقت الدول المشاركة في المؤتمر على البنود الخاصة بالمسألة المصرية من دون حضور ممثلي البلاد، وفي 24 تموز عام 1923م انتهت اعمال المؤتمر، وتم التوقيع على معاهدة لوزان [232]، وقد خصت المواد (17-19) بالمسألة المصرية وعلى النحو الآتي: "المادة 17 – يسري مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان اعتباراً من 5 تشرين الثاني عام 1914م، المادة 18 – صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهي القروض المعقودة في سنوات 1855، 1891، 1894. وصارت المدفوعات السنوية التي تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري العام، وصارت مصر محررة من التعهدات الاخرى كافة بالديون العثمانية، المادة 19– ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسري عليها الاحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد

باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن في الظروف التي تعينها [233].

اصبحت مصر بموجب تلك البنود دولة ذات سيادة طبقاً لقواعد القانون الدولي وباعتراف جميع الدول المشاركة في المؤتمر بما فيها بريطانيا، الدولة المحتلة لمصر [234]، وان مصر ألزمت بموجب معاهدة لوزان "المادة 18" دفع جزءٍ من الديون العثمانية المترتبة عليها كجزية مصرية إلى صندوق الدين المصري العام [235].

وخصت المادة 99 من بنود معاهدة لوزان، بقناة السويس وحرية الملاحة فيه [236] وبموجب هذه المادة حلت بريطانيا محل تركيا في الالتزامات الخاصة بشأن قناة السويس، وطبقاً لمعاهدة الاستانة المعقودة بتاريخ 29 تشرين الاول عام 1888م، أي بمعنى أن مصر لها حق الدفاع عن قناة السويس وحمايتها، وفي حالة عدم استطاعة البلاد القيام بذلك الامر فإنها تستعين بالقوات البريطانية [237].

ويبدو للباحثين أن بنود المعاهدة الخاصة بالمسألة المصرية كانت معدةً سلفاً وبالاتفاق بين الاطراف المشاركة في المؤتمر، لذلك مُنعت مصر من المشاركة فيها، ويقول سعد زغلول في احدى خطبه امام البرلمان المصري حينما اصبح رئيساً للحكومة المصرية، " . .الحمد لله أن الوفد المصري الرسمي والشعبي لم يسمح لهما بالمشاركة في مؤتمر لوزان؛ لأن نتائجها كانت محسومة مسبقاً، ولو شارك الوفد المصري في المؤتمر آنذاك لسقطت حجتنا بالطعن في قرارات المؤتمر الخاصة بالمسألة المصرية وبخاصة فيما يتعلق بدفع مصر ديون الويركو"[238].

ولو استعرضنا مواقف دول الحلفاء (المشاركين في مؤتمر لوزان) من القضية المصرية، لوجدنا ان جميع وفود تلك الدول قد تخلو عن مصر وايدوا بريطانيا في جميع وجهات نظرها ومواقفها حيال القضية المصرية، فعلى الرغم من ارسال الحكومة المصرية خطاباً إلى مسيو هنري جايلار Henri Gaillar قنصل فرنسا العام في مصر يطلب من الاخير دعم فرنسا للقضية المصرية في المؤتمر، غير ان فرنسا حرصاً على مصالحها الثقافية والتجارية والتعليمية والقضائية في مصر التي تعهدت لندن بالحفاظ عليها لم تعارض بريطانيا في قراراتها بشأن القضية المصرية، وان فرنسا لم تبد اي تعاطف او موقف ايجابي حيال القضية المصرية خشيةً من أن تفسر بريطانيا ذلك الامر تدخلاً في الشأن البريطاني في مصر، وأخيراً لم ترغب فرنسا حصول مصر على استقلالها وسيادتها وحقوقها الكاملة خوفاً من تداعياتها على مستعمراتها في الشمال الافريقي [239].

واما موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية المصرية في مؤتمر لوزان، فقد كان مؤيداً للسياسية البريطانية وفي جميع قراراتها ووجهات نظرها حيال مصر، وذلك حرصاً على امتيازاتها الثقافية والتجارية والتعليمية والقضائية في مصر، التي تعهدت بريطانيا بالحفاظ عليها بموجب نظام الامتيازات الاجنبية [240] ولكن حينما الغي نظام الامتيازات

الاجنبية في مصر عام 1937م بموجب اتفاقية مونتريو، غيرت الولايات المتحدة الامريكية سياستها تجاه مصر وسعت إلى اقامة علاقات طيبة مع القاهرة، من دون إعارة مسألة الاستعمار البريطاني في مصر اية اهمية [241].

وان مواقف الدول الاخرى (من المشاركين في مؤتمر لوزان) من القضية المصرية في المؤتمر، كان مؤيداً للموقف البريطاني أيضاً، وذلك حرصاً على مصالحهم وامتيازاتهم في مصر التي تعهدت بريطانيا بالحفاظ والمحافظة عليها، وفقاً للفقرة ج (حماية الامتيازات والمصالح الاجنبية) من تصريح 28 شباط لعام 1922م، ويقول المؤرخ والكاتب المصري محمود محمد سليمان في كتابه الاجانب في مصر قائلاً: ان مسألة الامتيازات الاجنبية في مصر لم تعالج، ولم يتم التطرق اليها في مؤتمر لوزان (وبقت ضمن الحماية البريطانية) ارضاءً للدول صاحبة الامتيازات في مصر والمشاركين في المؤتمر؛ لذلك فإن تلك الدول قد سلموا زمام المسألة المصرية في مؤتمر لوزان إلى بريطانيا ارضاءً للاخيرة، وحفاظاً على مصالحهم وامتيازاتهم [242]، ويقول المؤرخ والباحث البريطاني توم ليتل Tom Little "إن بريطانيا اعطت ضمانات لجميع الدول المشاركة في مؤتمر لوزان بالحفاظ على مصالحها في مصر مقابل موافقتهم على استمرار الاحتلال البريطاني للبلاد، وعدم التدخل في شؤون البلدين (مصر وبريطانيا) [243]، وهكذا اضاعت بريطانيا على مصر فرصة المشاركة في المؤتمر، وحل المسألة المصرية عبر القنوات الدولية.

الاستنتاجات

في نهاية البحث توصل الباحثان إلى اهم الاستنتاجات الاتية:

- احتلت بريطانيا مصر عام 1882م، وحينما اندلعت الحرب العالمية الاولى، استغلت بريطانيا فرصة الحرب، وفرضت الحماية على البلاد في 18 كانون الاول عام 1914م. وبعد قيام ثورة 1919م في مصر، وتحت ضغط الحركة الوطنية المصرية اضطرت بريطانيا الى اعلان تصريح 28 شباط عام 1922 والتي تضمنت استقلال مصر ضمن التحفظات الاربعة.
- ارادت مصر اخراج قضيتها الى النطاق الدولي للتخلص من تبعات التحفظات الاربعة لتصريح 28 شباط، فوجدت من انعقاد مؤتمر لوزان في سويسرا فرصة سانحة لها.
- حصلت تركيا وبموجب معاهدة لوزان على جميع مطاليبها، فعدت ذلك الامر نصرا "دبلوماسياً احرزته، اما الدول العربية التي كانت خاضعة تحت السيطرة العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى، فقد تخلت تركيا عنها، واخذت تبحث عن مصالحها فقط، وضمن حدودها الحالية.
- كان للخلافات السياسية بين القوى والاحزاب المصرية الحكومية، دور في عدم مشاركة الوفد الرسمي المصري في مؤتمر لوزان.
- منعت بريطانيا الاحزاب الجماهيرية والشعبية المتمثلة بالحزبين الوطني والوفد من المشاركة في مؤتمر لوزان؛ بسبب برنامجهم الوطني الذي نص على استقلال مصر التام وسيادتها، على

الرغم من قيام تلك الاحزاب تشكيل الوفود والسفر إلى اوربا .

- ادعت بريطانيا تمثيلها مصر في مؤتمر لوزان، مما ادى إلى غياب صوت مصر في المؤتمر ومن ثم تحميل البلاد جزءاً من ديون الدولة العثمانية.
- ضمنت مصر وبموجب معاهدة لوزان، التنازل التركي عن حقوقها في مصر والسودان واحقية مصر حماية قناة السويس، والدفاع عنها ضد الاخطار الخارجية، والاعتراف التركي الرسمي باستقلال مصر دولة ملكية.
- إن البنود الخاصة بمصر في معاهدة لوزان قد اعدت سلفاً وبالاتفاق بين الاطراف المشاركة في المؤتمر؛ لذلك منع مصر من المشاركة فيه.
- أيدت جميع وفود الدول المشاركة في المؤتمر قرارات ومواقف بريطانيا تجاه القضية المصرية، حرصاً على مصالحها وامتيازاتها في مصر التي تعهدت بريطانيا بالحفاظ عليها وبموجب البند الثالث من تصريح 28 شباط لعام 1922م.

الهوامش

(1) فاضل حسين، الثورة العرابية في مصر 1881–1882، مجلة المؤرخ العربي، "بغداد، ع33، س13 1987م، ص ص30–31. وللاطلاع على تفاصيل الاحتلال البريطاني لمصر ومقاومة الجيش المصري لجيوش الاحتلال البريطاني. ينظر: صديق شيبوب، معارك الاسكندرية، الوكالة العربية للدعاية والنشر، (الاسكندرية، د.ت)، ص ص117–132؛ عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الانكليزي، ط3، (د.م، 1966)، ص ص394–406.

(2) اللورد دوفرين: سياسي بريطاني ولد في مدينة فلورنس الايطالية عام 1826م شغل منصب حاكم كندا للمدة (1872–1878م)، اصبح سفيراً لبريطانيا في استانبول وبعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م ادى دوراً كبيراً في رسم السياسة البريطانية في مصر، توفي عام 1902 للمزيد من التفاصيل ينظر:
Johun Marlowe, Cromer in Egypt, Elek book (London, 1970) p p 69-75.

(3) ثيودور روشتين، تاريخ المسألة المصرية 1875–1910، ترجمة كتاب خراب مصر Egypt's Ruin ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، دار الوحدة، ط2، (لبنان، 1981)، ص262.

(4) محمد سعيد العريان، وجمال الدين الشيال، قصة كفاح بين العرب والاستعمار، ط2، (القاهرة، 1960) ص259؛ نبيل عبد الحميد وآخرون، مصر للمصريين، مائة عام على الثورة العرابية، (القاهرة، 1981)، ص111.

(5) الخديوي توفيق: ولد محمد توفيق بن اسماعيل عام 1852م بالقاهرة، وتعلم فيها، وأحسن اللغة العربية والتركية والفرنسية، تقلد الخديوية عام 1879م بعد ان عُزل والده، وفي عهده أنشئ نظام الشؤون، والمحاكم الأهلية، وتم تجديد بعض الترع، وأقيمت عدة قناطر كبيرة، وحدثت في عهده ثورة عرابي باشا عام 1881م توفي في القاهرة عام 1892م، ناصر الانصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، دار الشروق، ط3، (بيروت، 1989)، ص ص123–124.

(6)عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومي من سنة 1882م إلى سنة 1892) الدار القومية للطباعة والنشر، ط2، (القاهرة، 1966)، ص10 . وللمزيد من الاطلاع على الثورة العرابية ينظر: عبد الرحمن الرافعي، الزعيم الثائر احمد عرابي، دار ومطابع الشعب، ط3، (د .م، 1968) ص ص5–186؛ محمد عصام المرشدي، الثورة العرابية واثرها في تطور الشعب ونهضته، دار المعارف، (مصر، 1952)، ص ص6–26.

(7) عبد الرحمن الرافعي، مصر البعث الوطني، مطابع الشرق (القاهرة، د .ت) ص ص6–8 .

(8) رؤوف عباس وآخرون، "محمد فريد ومذكراته"، مجلة الكاتب، "مصر" ع104، س9، تشرين الثاني، 1969م، ص25 .

(9) محمود زايد، من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر الحركة الوطنية المصرية الحديثة، الدار المتحدة للنشر، (بيروت، 1973)، ص18 .

(10) عبد العزيز رفاعي، قضية الجلاء عن مصر بين سنتين 1882–1907، دار القلم، (القاهرة، 1961)، ص37؛ حميد عبد ضاحي الدليمي، السياسة البريطانية في دول الساحل الغربي للبحر الاحمر 1919–1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2000، ص48 .

(11) شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر (القاهرة، 1965)، ص ص60–78 .

(12) محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديثة، (القاهرة، 1938) ص393؛ جمال الدين سعيد، التطورات الاقتصادية في مصر، مطابع رمسيس الكبرى، (القاهرة، 1954)، ص159 .

(13) Lord Lioyd, Egypt since Cromer, vol. I, Macmilian and colimited (N.D, 1933) p 150.

(14) أمين فهمي، التعليم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية (مصر، 1975) ص121؛ جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر 1882–1922، (القاهرة، 1966)، ص ص83–101 .

(15) خليل صابات وآخرون، حرية الصحافة في مصر 1798–1924، مكتبة الوعي العربي، (القاهرة، 1973)، ص ص204–211 .

(16) ساري عبد الله شبيب الجنابي، اللورد كرومر ودوره السياسي في مصر (1841–1916)، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت إلى كلية التربية، جامعة تكريت، 2007م، ص102 .

(17) اللورد كرومر: اسمه افلن بارنج ولد عام 1841م بمقاطعة نور فلك البريطانية ونشأ فيها، تثقف في المدارس العليا، وانتظم في الخدمة العسكرية البريطانية عام 1858م برتبة ملازم احيل على التقاعد عام 1879م وهو برتبة ميجر (رائد)، عين سكرتيراً لحاكم الهند للمدة (1872–1876)، وفي عام 1876م عينته بريطانيا مندوباً عنها في صندون الدين العام، وفي العام التالي للاحتلال البريطاني لمصر 1882م ارسل إلى القاهرة بوصفه معتمداً سياسياً وقنصلاً عاماً، وفي عام 1892م اطلق عليه لقب اللورد كرومر "اللورد كرومر"، مجلة الهلال، "مصر"، ع6، س25، اذار 1917، ص514 .

(18) F.O, 633/7 The Eral of Cromer to the marquess of Lansdowne, Cairo, march 15, 1965, R.M.A.C.G.F.C.E.S.

(19) I bid.

(20) عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (مصر، 1968)، ص73.

(21) محمود حلمي مصطفى، دراسات في تاريخ مصر السياسي سياسة انجلترا الداخلية من 1882–1952، مكتبة الطليعة، (اسيوط، د.ت)، ص6.

(22) محسن محمد، اصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والامريكية، دار المعارف، (القاهرة، د.ت)، ص26.

(23) Roger owen, Lord Gromer victorien Imperialist Edwardian proconsul, oxford University press, (London, 2005) p 240.

(24) البنك المصري: في عام 1865م أسس أول بنك مصري، وكان مركزه الرئيس في لندن ومكتبه العام في الاسكندرية مع فرع في القاهرة، وكان الغرض من إنشائه العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا، وقد افلس في عام 1911م. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح عربي عباس العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، محمد طلعت حرب، نوري باشا، عبد الحميد شومان. . نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص ص49–50.

(25) F.o, 633/7 viscount Cromer to the marquess of Salisbury- Cairo, February 20, 1900, R. M. A. C. G. F.

(26) سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922–1936، مكتبة مدبولي، ط2، (القاهرة، 1996)، ص33.

(27) الدون جورست: سياسي بريطاني ولد بمدينة اوكلاند النيوزيلندية بتاريخ 24 اذار عام 1835، اكمل تعليمه ببريطانيا، واصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عن بلدة كمبرج عام 1866م، وفي عام 1885م التحق بالسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية البريطانية، وشغل عدة مناصب إدارية في القاهرة ولندن للمدة من 1860 حتى عام 1907، توفي عام 1911م. للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس حلمي الثاني، عهدي مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الاخير 1892–1914، ترجمة جلال يحيى، دار الشروق، (القاهرة، 1993) ص ص219–224.

(28) Peter Mans Field, The middle East – Apolitical and Economic survey, (London, 1973) p 217.

(29) عبير حسن عبد الباقي، الوجود البريطاني في الإدارة المصرية (1922–1956)، المجلس الاعلى للثقافة، (القاهرة، 2009)، ص ص66–67.

(30) المصدر نفسه، ص67.

(31) عهدي، المصدر السابق، ص7.

(32) عبد الباقي، المصدر السابق، ص67.

(33) كتشنر: ولد في 2 حزيران عام 1850 ببلدة لونجغورد، اكمل دراسته في الأكاديمية الملكية، وحصل على رتبة ملازم ثانٍ في سلاح الهندسة، عمل في السودان وتقلد فيها مناصب عديدة للفترة من عام 1884 حتى عام 1899م، وفي عام 1902 حصل على لقب فيكاونت، ثم ارسل إلى الهند كقائد عام للجيش البريطاني هناك للفترة من 1902–1905، أصبح معتمداً بريطانياً في مصر للفترة من 1911–1914م، شغل منصب وزارة الحربية البريطانية عند اندلاع

الحرب العالمية الاولى، توفي غرقاً عام 1916م عندما اصطدمت سفينته الحربية بلغم بحري وهو في طريقه إلى روسيا بالقرب من أوركنيس. عهدي، المصدر السابق، ص ص225–238.

(34) دار الكتب والوثائق القومية، يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر، عهد الاحتلال البريطاني 1882–1914م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط2، (القاهرة، 2007)، ص98.

(35) عبد الباقي، المصدر السابق، ص68.

(36) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطورات الاحداث ما بين الحربين 1914–1945م)، ج1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (د.م، د.ت)، ص28؛ أي. أس. كرينفيل، "الاتفاقيات السرية خلال الحرب العالمية الاولى"، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مجلة افاق عربية، "بغداد"، ع2، س17، شباط، 1992، ص101. وللمزيد من التفاصيل عن الحرب العالمية الاولى ينظر: روجر باركستن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحمن الجلبي، ج1، دار المأمون للترجمة والنشر، (بغداد، 1990)، ص ص202–256.

(37) فيليب حتي، موجز تاريخ الشرق الادنى، ترجمة انيس فريحة، مطبعة دار الثقافة، (بيروت، د.ت)، ص312. وللمزيد من التفاصيل عن القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية لقطع علاقاتها بدول الوسط. ينظر: عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة 1919م دراسة تاريخية تحليلية 1914–1923، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت)، ص ص39–41.

(38) "قانون منع التجمهر"، مجلة الهلال، "مصر"، ج2، س23، تشرين الثاني، 1924، ص165.

(39) جون ماكسويل: ولد ببريطانيا في 12 تموز عام 1859م. تخرج من مدرسة شلتهام، وانضم إلى الفرقة الثانية والاربعين في الجيش البريطاني عام 1879م، ترقى بعد سنتين إلى رتبة (ملازم اول)، شارك في الجيش الذي احتل مصر عام 1882م، واكتسب شهرة كبيرة في معركة التل الكبير، فنال وساماً ومشبكاً من الخديوي توفيق، تدرج في الرتب لمشاركته في كثير من المعارك، حتى اصبح قائداً للجيش البريطاني في مصر عام 1908م، "حياة الجنرال ماكسويل، مجلة الهلال، "مصر" ج5، س23، شباط 1915، ص314.

(40) امين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة 1798م إلى انهيار المملكة سنة 1952م، دار احياء الكتب العربية (د.م، 1969)، ص170.

(41) F.O., 633/70. Field marshal viscount Allenby to the moarquess Curzon – Cairo, July 9, 1921, R.M.H.C.F.A.C.E.S.

(42) ابراهيم عبدة، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة، دار المعارف بمصر، (القاهرة، 1951)، ص443؛ سلامة موسى، "ذكريات الحرب الكبرى الاولى"، مجلة الكاتب، "مصر"، ع18، مج5، اذار 1947، ص248.

(43) F.O., 633/70. Field marshal viscount Allenby to the marquess Curzon – Cairo, July 9, 1921, R.M.H.C.F.A.C.E.S.

(44) حسين رشدي باشا: ولد بالقاهرة عام 1863م، درس القانون في باريس وتخرج منها، تدرج في المناصب الادارية والقضائية حتى اصبح وزيراً للعدل في عام 1890 ثم وزيراً للخارجية عام 1910م. تولى رئاسة الوزراء ونائباً للخديوي عباس حلمي الثاني إبان غيابه باسطنبول عام 1914م، شكل اول وزارة في عهد الحماية بتاريخ 19 كانون الاول عام 1914م، توفي في القاهرة عام 1928م. عادل علي عبيد، من احداث عامي 1918–1919م عرض موجز، مطبعة الارشاد، (بغداد، 1984)، ص ص419–420؛ صاحب الدولة حسين رشدي باشا، صحيفة الفيحاء، (سورية)، ع207، س5، 13 أذار 1928، ص7.

(45) محمد يونس اسماعيل ابراهيم، مصر في عهد الحماية البريطانية 1914–1922م، دراسة في تطوراتها السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، 2008، ص71؛ عبد العظيم محمد رمضان، "الجيش المصري في ظل الاحتلال البريطاني، مجلة السياسة الدولية، "القاهرة، ع29، س8، تموز 1972م، ص556.

(46) طلعت رمضان، الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية (1882–1922)، دار المعارف، (القاهرة، 1983)، ص9.

(47) ملن شيتهام: السكرتير الاول لدار المعتمد البريطاني في القاهرة للفترة من عام 1911 حتى عام 1919م، كتب عدة تقارير عن الحركة الوطنية المصرية وعلاقته بالخديوي عباس حلمي الثاني وارسله إلى الخارجية البريطانية، وفي عام 1919م نقل إلى باريس ليشغل منصب الوزير المفوض في السفارة البريطانية خرج من السلك الحكومي لمواجهته فضيحة وفساد كبيرين. محسن محمد، سعد زغلول مولد ثورة 19 بالوثائق الامريكية والانجليزية، مكتبة غريب للنشر، (القاهرة، د.ت)، ص292.

(48) ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامي في مصر (1914–1924)، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م، 1999)، ص ص107–108.

(49) يونان لبيب رزق، "قضية الحماية البريطانية على مصر"، مجلة السياسة الدولية، "القاهرة"، ع28، س8، نيسان 1972، ص100.

(50) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، 50 عاماً على ثورة 1919م، مؤسسة الأهرام، (مصر، د.ت)، ص79.

(51) رزق، المصدر السابق، ص100.

(52) ابراهيم، المصدر السابق، ص71؛ رمضان، المصدر السابق، ص555.

(53) Lioyd, op. cit, vol I, pp 204-206.

(54) The Middle East and north Africa 1979-1980, Europa publications limited, 26 the edition, (London, 1980) p 300.

(55) بريطانيا تعلن الحماية على مصر في 18 كانون الاول عام 1914م. وزارة الخارجية المصرية، القضية المصرية 1882–1954م، المطبعة الاميرية، (القاهرة، 1955)، ص29.

(56) دار الكتب والوثائق القومية مركز تاريخ مصر المعاصر، يونان لبيب رزق، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، 2009)، ص ص159–160.

(57) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt, weiden Field and Nicolson, (London, N.D), P 252.

(58) ابراهيم، المصدر السابق، ص75.

(59) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919م (تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921)، ج1، مؤسسة دار الشعب، ط2، (القاهرة، 1955)، ص19؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، منشورات المكتبة العصرية، ط2، (بيروت، 1971) ص261. ومن الملاحظ ان تغيير لقب الخديوي واستبداله بلقب سلطان قد تزامن مع خلع الخديوي عباس حلمي الثاني وتنصيب السلطان حسين كامل محله. رزق، المصدر السابق، ص178.

(60) F.O., 633/70. Field marshal viscount Allenby to the marquess Curzon – Cairo, July 9, 1921, R.M.H.C.F.A.C.E.S.

(61) 50 عاماً، المصدر السابق، ص69.

(62) محمد سيد كيلاني، السلطان حسين كامل (فترة مظلمة في تاريخ مصر 1914–1917)، دار القومية العربية للطباعة، ط1، (د.م، 1963)، ص ص60–63. وللاطلاع على نص التعليمات الصادرة من الخارجية البريطانية إلى السلطان حسين كامل. ينظر: دار الكتب والوثائق القومية، مصر في القرن العشرين، مختارات من الوثائق السياسية، مج1 ، اشراف وتقديم رؤوف عباس حامد ومحمد صابر عرب، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، 2002)، ص132–134.

(63) ابراهيم، المصدر السابق، ص76.

(64) محمد اسعد اطلس، تاريخ الامة العربية (عصر الانبعاث)، دار الاندلس للطباعة والنشر، (بيروت، 1963)، ص85.

(65) جلال يحيى، العالم العربي الحديث للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، دار المعارف، (د.م، 1966)، ص524.

(66) كيلاني، المصدر السابق، ص37.

(67) John Marlowe, Cromer in Egypt, Elek book, (London, 1970), p.220.

(68) لطيفة محمد سالم، مصر في سنوات الحرب العالمية الأولى 1914–1918م، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م، 1984)، ص236.

(69) المصدر نفسه، ص237.

(70) كيلاني، المصدر السابق، ص135؛ الرافعي، ثورة 1919، ج1، ص33.

(71) ابراهيم، الكتاب الاسود، ص120؛

George E. KIRK, Ashort History of the Middle East, Printed in Great Britain by John Dickens, e.d.7, (London, 1964), p 132.

(72) عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية، مطبعة حجازي، (القاهرة، 1936)، ص181؛ عبد المنعم ابو بكر وآخرون، كفاحنا ضد الغزاة، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة، 1957)، ص362.

(73) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية 1882–1956م، (القاهرة، 1957)، ص30.

(74) سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة الشعب، (القاهرة، 1985)، ص95.

(75) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية من سنة 1912 إلى سنة 1937م، ج1، مكتبة النهضة المصرية، (د.م، د.ت)، ص72.

(76) صلاح عيسى، "البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضات"، مجلة افاق عربية، "بغداد"، س4، ع4، كانون الاول 1978م، ص18.

(77) كيلاني، المصدر السابق، ص153.

(78) سالم، المصدر السابق، ص271.

(79) علي ابراهيم عبدة، مصر وافريقيا في العصر الحديث، دار القلم، (د.م، 1962)، ص59؛ "الملك في قصره"، مجلة الهلال، "مصر"، ع5، س32، شباط 1924، ص459.

(80) Marlowe, op.cit, p.221.

(81) كيلاني، المصدر السابق، ص120.

(82) عبدة، المصدر السابق، ص59.

(83) ابراهيم، مصر في عهد الحماية، ص104.

(84) الشافعي، المصدر السابق، ص30.

(85) سلامة موسى، "تاريخ الوطنية المصرية"، مجلة الهلال، "مصر"، ع3، س36، كانون الثاني 1928، ص270؛ سالم، المصدر السابق، ص274.

(86) كامل مرسي، اسرار مجس الوزراء، مطابع المكتب المصري الحديث، (الاسكندرية، د.ت)، ص154.

(87) احمد فؤاد: هو ابن الخديوي اسماعيل ولد عام 1868م بمصر، واصبح سلطاناً على البلاد في 9 تشرين الاول عام 1917م، قامت في عهده ثورة 1919م، وفي اذار عام 1922م اصدر امراً لقب فيه نفسه ملكاً على مصر، توفي عام 1936م. وللمزيد من التفاصيل ينظر: "الملك فؤاد الاول"، مجلة المقتطف، "مصر"، ج1، مج89، حزيران 1936م، ص ص1–8.

(88) عاشور، المصدر السابق، ص ص95–96.

(89) يحيى، المصدر السابق، ص527. وللاطلاع على تفاصيل مراسلات حسين مكماهون. ينظر: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز 1916–1925م دراسة في الاوضاع السياسية، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، 1982)، ص ص45–62.

(90) ابراهيم، مصر في عهد الحماية، ص105.

(91) سعد زغلول: ولد عام 1860م بقرية ابيانة مركز فوه شمال الدلتا، حفظ القران الكريم وتلقى علومه الأولية بالقرية، والتحق بالجامع الازهر عام 1873م، ثم التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها، أصبح محرراً بجريدة الوقائع المصرية 1880م وفي ايار عام 1882م عين معاوناً بوزارة الداخلية، واشترك في الثورة العرابية وفصل من عمله بعد الاحتلال البريطاني لمصر، استأنف عمله بالمحاماة حتى عين قاضياً عام 1892م ثم مستشاراً وبعدها عين وزيراً للمعارف عام 1906م، واتخذ موقفاً معارضاً من الاحتلال وسياسته ازاء التعليم، قاد ثورة عام 1919م، ثم انتخب رئيساً للوزراء عام 1924م ورئيساً لمجلس النواب عام 1925م، توفي في 23 أب عام 1927م. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (بيروت، 1983)، ص ص162–163.

(92) الرافعي، ثورة 1919، ج1، ص54 . وللمزيد من الاطلاع على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصر في ظل الاحتلال البريطاني. للتفاصيل ينظر: ابراهيم، المصدر السابق، ص ص67-143 .

(93) م.ف سينون وليمز، بريطانيا والدول العربية عرض للعلاقات الانجليزية العربية (1920-1948)، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الانجلو المصرية، (مصر، د.ت)، ص57 .

(94) Tom Little, Modern Egypt, Printed in greet Britain (London, 1967), p 73.

(95) http://www.ahram.org.glacpss.

(96) Little, op. cit, p 73.

(97) حسن ابراهيم حسن، "سعد زغلول باشا"، مجلة برامج محطة الشرق الادنى للإذاعة العربية، "القاهرة"، ع36، مج2، اب 1951، ص17 .

(98) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط2، (القاهرة، 1983)، ص301 .

(99) وثائق موقف اليسار من ثورة 1919م، مجلة الطليعة، "مصر"، ع3، س5، اذار 1969م، ص147 .

(100) المارشال ويفل، اللنبي في مصر، ترجمة علي ابراهيم الاقطش ومصطفى كامل فوده، مكتبة النهضة مصر، (د.م، 1945)، ص40 .

(101) مكي شبيكة، بريطانيا وثورة 1919م المصرية، دار نافع للطباعة، (د.م، 1976) ص46؛ محمد فريد ابو حديد، امتنا العربية، دار المعارف (مصر، 1961)، ص253 .

(102) محمد، المصدر السابق، ص291 .

(103) شبيكة، المصدر السابق، ص36 .

(104) ابو النور، المصدر السابق، ص ص181-191 .

(105) العقاد، المصدر السابق، ص ص215-216؛ ابو بكر وآخرون، المصدر السابق، ص111 .

(106) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص117 .

(107) عباس محمود العقاد، زعيم الثورة سعد زغلول، دار الهلال بمصر، (د.م، 1952) ص ص14-18، ص ص34-38 .

(108) محمد عبد المجيد مرعي، شخصيات مجدها الميثاق، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.م، 1966)، ص76 .

(109) ابراهيم، مصر، ص144 .

(110) ابو الفتوح عطية، الثورة المصرية 1919م، مجلة الرسالة، "القاهرة"، ع961، س19 كانون الاول 1951، ص1366 . وللمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز رفاعي، ثورة مصر سنة 1919م دراسة تاريخية تحليلية 1914-1923م، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت)، ص ص129-138 .

(111) اللورد كيرزن: سياسي بريطاني ولد عام 1859م، انتخب عضواً بمجلس العموم عن حزب المحافظين. عين سكرتيراً لحكومة الهند عام 1891م ورئيساً لجامعة اكسفورد عام 1907م ثم عضواً بمجلس اللوردات، منح لقب ايرل عام 1911م، مثل بريطانيا عام 1921م في المفاوضات التي اجريت في لندن مع الوفد الرسمي الحكومي لمصر برئاسة عدلي يكن. تولى رئاسة مجلس اللوردات إلى قبيل وفاته عام 1925م له مؤلفات منها (روسيا في اسيا الوسطى) و(مشاكل الشرق). عبيد، المصدر السابق، ص404.

(112) طارق البشري، "ثورة 1919 وجهاز الدولة المصري"، مجلة الطليعة، "القاهرة"، ع3، س13، اذار 1977، ص35؛ ابو الفتوح عطية، "الثورة المصرية 1919"، مجلة الرسالة، "مصر"، ع964، س19، كانون الاول 1951، ص1449.

(113) الشيخ، المصدر السابق، ص305.

(114) Alexander scholch, Egypt for the Egyptians the socio- political crisis in Egypt, International Journal of middle East studies, vol. 15, No. 3, (Aug, 1983), pp 428-429.

(115) ابراهيم، مصر، ص ص 171–175.

(116) اللورد اللنبي: ولد الفيكونت اللورد ادموند هنري اللنبي في بريطانيا عام 1861م واشترك في حرب جنوب افريقيا، وبعد ان تقلد العديد من المناصب العسكرية اصبح في عام 1917م قائداً للقوات البريطانية في الشرق الاوسط وجعل القاهرة مركزاً لقيادته اكتسب شهرته بالسيطرة على فلسطين بعد هزيمة الاتراك فيها، فمنح رتبة المارشال. اعلن باسم حكومته تصريح 28 شباط عام 1922م، توفي عام 1936م. عبيد، المصدر السابق، ص409.

(117) قدري قلعجي، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في المشرق العربي، دار العلم للملايين، (د.م، 1946)، ص ص62–63. وللمزيد من التفاصيل ينظر: Merlowe, op.cit, p.235.

(118) محمد يونس اسماعيل ابراهيم، سياسة بريطانيا تجاه مصر 1922–1936م، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى كلية التربية – جامعة الموصل عام 2013م، ص ص57–58.

(119) ويفل، المصدر السابق، ص44.

(120) يوميات ثورة 1919م، مجلة الطليعة، "مصر"، ع3، س5، اذار 1969، ص68.

(121) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة النهضة العربية، (بيروت، 1980)، ص462.

(122) توفيق الشمالي، ناصر القومية العربية، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، (القاهرة، د.ت)، ص37.

(123) J.C.B.Richmond, Egypt 1798-1952, Columbia University press, (New York, 1977), p180.

(124) ودرو ولسن: ولد بولاية فرجينيا الامريكية عام 1856م، وتخرج من كلية الحقوق عام 1882م. عمل بالمحاماة مدة من الزمن، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث عام 1885م، اصبح عمدة لولاية نيوجرسي عام 1906م، وفي عام 1913م رشحه الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية وحقق فوزاً ساحقاً، وفي عام 1917م قرر الاشتراك في الحرب العالمية الاولى إلى جانب دول الوفاق الودي معلناً بنوده الاربعة عشر. اصيب بنوبة قلبية عام

1920م وتوفي عام 1924م بالعاصمة واشنطن دفن في الكاتدرائية الوطنية. وللمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم سعيد البيضاني وميثاق بيات عبد الضيفي، في السياسة الخارجية الامريكية 1906–1918، مطبعة السطور، (بغداد، 2005)، ص ص45–79.

(125) نقولا زيادة، عالم العرب (جغرافيته تاريخيته ومصادر ثروته)، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، 1984)، ص99؛
George Kirke "The corruption of the Egyptian wafd", middle eastern affairs, (New York) vol. XIV, No. 10, December 1963, p 298.

(126) علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية 1919–1945م، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1985)، ص ص93–94.

(127) معاهدة فرساي: معاهدة ابرمت عام 1919م بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى (الوفاق الودي) والدول المنهزمة (الوسط) سويت بموجبها جميع المشاكل العالقة بين تلك الدول بخاصة فرنسا والمانيا. وللمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد كريدية، "معاهدة فرساي 1919"، مجلة تاريخ العرب والعالم، "لبنان"، ع11، س1، ايلول 1979، ص76.

(128) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919م تاريخ مصر القومي من سنة 1914–1921، ج2، مؤسسة دار الشعب، ط2، (القاهرة، 1955)، ص31.

(129) 50 عاماً، المصدر السابق، ص ص431–439.

(130) Vatikiotic, op.cit, p269.

(131) يونان لبيب رزق، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية 1930–1936، مطبعة الجيلاوي، (القاهرة، 1974)، ص1؛ ابراهيم امين غالي، "الدبلوماسية المصرية في مفاوضات سعد زغلول – رامزي ماكدونالد دراسة وثائقية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، تموز 1965، ص110.

(132) عدلي يكن باشا: ولد في القاهرة عام 1866م، وتعلم اللغات والعلوم الشرعية في الاستانة، تقلد الكثير من الوظائف الإدارية طوال المدة من 1880–1913م وفي عام 1914م اصبح وزيراً للخارجية في وزارة رشدي الاولى، ثم وزيراً للمعارف في وزارة رشدي الثانية بعد اعلان الحماية، وفي عام 1919م اصبح وزيراً للداخلية، ثم رئيساً للوزراء عام 1921م، 1926م، 1929م، توفي في باريس بتاريخ 22 كانون الثاني عام 1933م ونقل جثمانية إلى مصر. محيي الدين الطعمي، معجم باشوات مصر، مكتبة مدبولي (مصر، د.ت)، ص ص276–278.

(133) اللورد ملنر (1854–1925): سياسي بريطاني ولد في بلدة جبسين، تخرج من كلية الحقوق في جامعة اكسفورد عام 1880م، عمل بالمحاماة والصحافة ودخل مجلس العموم عام 1885م، عمل في مصر مستشاراً في وزارة المالية للمدة 1889–1891م وألف فيها كتابه الشهير "انجلترا في مصر" الذي طبع عام 1892م أصبح رئيساً لهيأة الكمارك الداخلية في بريطانيا خلال سنوات 1892–1897. وفي عام 1898م اصبح حاكماً إدارياً في جنوب افريقيا، وأصبح وزيراً للمستعمرات خلال 1919–1921م توفي عام 1925م. الجنابي، المصدر السابق، ص164؛ رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص234.

(134) للاطلاع على دبلوماسية عدلي يكن بين الوفد وملنر ينظر: ابراهيم، مصر، ص ص209–213.

(135) قلعجي، المصدر السابق، ص73.

(136) محمد علي الفتيت، ثورات العرب في سنة 1919م ثورة مصر، ج2، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.م، د.ت)، ص131.

(137) 50 عاماً، المصدر السابق، ص475 . للمزيد من التفاصيل عن الأراء التي طرحت بين الفريقين بخصوص تلك المسائل . ينظر: رمضان، المصدر السابق، ص ص275–288 .

(138) محمد حسين هيكل، شخصيات مصرية وغربية، مؤسسة روز اليوسف، (د .م، 1954)، ص84 .

(139) يحيى، المصدر السابق، ص563 .

(140) قلعجي، المصدر السابق، ص73 .

(141) للمزيد من التفاصيل عن مشروع ملنر المقدمة إلى الوفد المصري. ينظر: الرافعي، ثورة 1919م، ج2، ص ص97–98 .

(142) "لجان التحقيق البريطانية وماذا تعنيه"، جريدة السياسة الاسبوعية، (القاهرة)، ع1910، س4، تشرين الثاني السبت 1929، ص6 .

(143) للمزيد من التفاصيل عن مشروع الوفد المقدمة لملنر . ينظر: الرافعي، ثورة 1919، ج2، ص ص98–101 .

(144) رمضان، المصدر السابق، ص292 .

(145) الرافعي، ثورة 1919، ج2، ص101 .

(146) قلعجي، المصدر السابق، ص50 .

(147) محمد فريد حشيش، حزب الوفد (1936–1952)، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د .م، 1999)، ص50 .

(148) للمزيد من التفاصيل عن مشروع ملنر المعدل الذي قدم للوفد المصري. ينظر: النصوص الرسمية للوثائق التي اسفرت عنها المحادثات والمفاوضات بين مصر وانكلترا منذ سنة 1919م، إلى سنة 1929م، جريدة السياسة الاسبوعية، (القاهرة)، عدد ممتاز 179، س4، السبت 10 اب سنة 1929، ص8 .

(149) رمضان، المصدر السابق، ص293 .

(150) Kirk, Ashorth history, p 135.

(151) احمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، ج4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1999)، ص269؛ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الحزب الديمقراطي المصري (1918–1923) صفحة من تاريخ الاحزاب المصرية، اعداد احمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د .م، 1997)، ص80 .

(152) حشيش، المصدر السابق، ص50 . للمزيد من التفاصيل عن التحفظات التي ابداها الشعب المصري بخصوص المشروع الملنري الثاني. ينظر: ابراهيم، مصر، ص ص221–222 .

(153) قلعجي، المصدر السابق، ص76؛ حشيش، المصدر السابق، ص50 .

(154) الرافعي، ثورة 1919، ج2، ص ص120–147 .

(155) وثائق موقف اليسار من ثورة 1919م، ص147 .

(156) الفتيت، المصدر السابق، ص ص187–188 .

(157) للاطلاع على النص الكامل للبلاغ البريطاني المقدم للسلطان بتاريخ 26 شباط عام 1921م. ينظر: قرار الحكومة البريطانية، وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، ص ص93–94.

(158) هيكل، مذكرات، ج1، ص ص115–116.

(159) Vatikiots, op. cit,p 270.

(160) ابو النور، المصدر السابق، ص56.

(161) اسماعيل صدقي باشا، مذكراتي، مكتبة مدبولي، ط2، (القاهرة، 1966)، ص55.

(162) صلاح عيسى، "حركة التاريخ المصري في اطار تحفظات فبراير 1922"، مجلة الطليعة، "القاهرة"، ع7، س2، تموز 1966م، ص61.

(163) عبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، ج1، مكتبة السعادة، ط2، (مصر، 1959)، ص19 . وللمزيد من الاطلاع عن الوثائق الخاصة بالجلسات والمناقشات والحوادث التي دارت بين الطرفين في اثناء المفاوضات الرسمية. ينظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الالكتروني: www.mogatel.com

(164) قلعجي، المصدر السابق، ص84.

(165) 50 عاماً، المصدر السابق، ص500.

(166) الرافعي، المصدر السابق، ص19. وللاطلاع على مشروع كيرزون المقدم للوفد الرسمي المصري. ينظر: ابراهيم، سياسة بريطانيا، ص ص286–289.

(167) صدقي باشا، المصدر السابق، ص56.

(168) Lord Lioyd, Egypt since cromer, vol.II, mocmillian Limited (London, 1934), p 53.

(169) "ترجمة البلاغ البريطاني إلى السلطان في 3 ديسمبر سنة 1921م"، مجلة المنار، "مصر" ، ج1، مج23، 28 كانون الثاني سنة 1922م، ص ص70–76.

(170) "مشروع الاتفاق ورد الوفد الرسمي عليه"، مجلة المنار، "مصر"، ج1، مج23، 28 كانون الثاني سنة 1922م، ص ص62–69.

(171) الرافعي، المصدر السابق، ص28.

(172) العقاد، سيرة وتحية، ص ص377–378.

(173) مرسي، المصدر السابق، ص179.

(174) كريم ثابت، "تصريح 28 فبراير والظروف التي وضع فيها"، مجلة الهلال، "مصر"، ع4، س39، شباط 1931م، ص504.

(175) شفيق، المصدر السابق، ج4، ص279.

(176) صدقي باشا، المصدر السابق، ص ص58–60.

(177) الرافعي، المصدر السابق، ص ص40–41.

(178) Marlowe, op.cit, p 247.

(179) طارق البشري، "الديمقراطية وثورة 23 يوليو 1952–1970"، مجلة المستقبل العربي، س7، ع64، حزيران 1984، ص73.

(180) 50 عاماً، المصدر السابق، ص514؛ شفيق، المصدر السابق، ج4، ص290.

(181) انجلترا ترفع الحماية عن مصر، وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، ص213.

(182) "وثيقة تصريح لمصر"، مجلة المنار، "مصر"، ج3، مج3، 29 اذار سنة 1922، ص230.

(183) "محادثات المسألة المصرية"، جريدة المقطم، (القاهرة)، الخميس 26 ايلول سنة 1924م، ص1.

(184) اتاتورك: ولد مصطفى كمال اتاتورك في مدينة سالونيك عام 1881، وفي عام 1923 اسس جمهورية تركيا الحديثة، لقب بأتاتورك (ابو الاتراك) توفي عام 1938م. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (د.م، 1965)، ص44.

(185) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، المطبعة العربية، (بغداد، 2000)، ص ص12–13. وللاطلاع على حرب الاستقلال التركي. ينظر: احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق، (القاهرة، 1982)، ص ص301–314.

(186) معاهدة سيفر: معاهدة عقدت بين تركيا والحلفاء في 10 اب عام 1920م، وبموجب المعاهدة ضمت تركيا اسطنبول وهضبة الاناضول وقسماً من تراقية من الجهة الاوربية فقط. كما وبموجب المعاهدة تنازلت تركيا عن سلطاتها الاقليمية في شمال افريقية، واعترفت باستقلال سوريا وفلسطين والعراق ولبنان وسورية دولاً مستقلة" تحت وصاية الدول المنتدبة من عصبة الامم. وتحصل كلاً من فرنسا واليونان وايطاليا على مناطق نفوذ لها في اسيا الصغرى. كما وتعترف تركيا وبموجب تلك المعاهدة باستقلال الجزيرة العربية وارمينيا. وتعلن حياد مضائقها امام السفن العالمية للملاحة، وتتعهد بتحديد تسليح البلاد. وللمزيد من التفاصيل ينظر: فرانسو وشارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، دار مكتب هلال للطباعة والنشر، (بيروت، 2010)، ص98.

(187) Michel Howard and wm. Roger Louis, The oxford History of the Twentieth century, oxford University press, (New York, 1998), p 253.

ومن الملاحظ ان الجبهة الوطنية التركية بقيادة اتاتورك لم تطبق بنود معاهدة سيفر لعدم الاعتراف به. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوزيع والابحاث، (د.م، 1993)، ص30.

(188) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، (د.م، د.ت)، ص55.

(189) المسألة الشرقية: مصطلح اطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الاوربية والامبراطورية العثمانية ابان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واوائل القرن العشرين. وقد بدأت المسألة الشرقية منذ تولي القيصر بطرس الاكبر الحكم في روسيا ومحاولاته التوسعية في الشرق الاوسط على حساب املاك الدولة العثمانية. فرأت بريطانيا ان التوسع الروسي تشكل تهديداً على مصالحها في الهند فتحالفت مع المانيا وهولندا للوقوف ضد التخطيط الروسي – النمساوي الرامي إلى تقسيم الدولة العثمانية. عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1974)، ص498.

(190) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الراية، (بغداد، 1990)، ص42.

(191) دروزة، المصدر السابق، ص57.

(192) فرانسو وموجل، المصدر السابق، ص ص100-101؛
http://www.newworldenq/clopedia.org/entry/BritishEmpire.

(193) دروزة، المصدر السابق، ص57-58.

(194) مصطفى الزين، ذئب الاناضول، دار الريس للكتب والنشر، (لندن، 1991)، ص208.

(195) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية بحث في العلاقات المصرية – البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف 1882-1936، ج1، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1952)، ص123.

(196) الزين، المصدر السابق، ص211.

(197) وليمز، المصدر السابق، ص56؛ محمود متولي، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1974)، ص153.

(198) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص404.

(199) حسن صبحي، اليقظة القومية الكبرى تموز 1952 (اصولها وانبثاقها وأبعادها)، ط2، (بيروت، 1966)، ص84.

(200) مشرفة محمد أحمد المليجي، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية 1873-1928، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1989)، ص83.

(201) F.O. 633/7. Field – Marshal viscount Allenby to the Marques Curzon – Cairo, November 6, 1923.

(202) F.O. 633/7. Field – Marshal viscount Allenby to the Marques Curzon – Cairo, November 7, 1922.

(203) المليجي، المصدر السابق، ص ص83-85.

(204) عادل ابراهيم الطويل، محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 2000)، ص143.

(205) المليجي، المصدر السابق، ص84.

(206) المصدر نفسه، ص ص85-87.

(207) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص407؛ ويفل، المصدر السابق، ص100.

(208) محمد توفيق نسيم: ولد بالقاهرة في 30 حزيران عام 1871م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وفي عام 1894 تخرج من كلية الحقوق، تدرج في الكثير من الوظائف القضائية والادارية حتى أصبح وزيراً للداخلية عام 1919م، وفي 22 أيار عام 1920م أصبح رئيساً للوزراء التي لم تدم لأكثر من شهرين، ثم شكل وزارته الثانية عام 1934م، توفي عام 1938. عبيد، المصدر السابق، ص394.

(209) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878–1953، مطابع الاهرام التجارية، (القاهرة، 1975)، ص251.

(210) Zaheer Masood Quraishi, Liberal nationalism in Egypt rise and fall of the wafd party, printed in India by the Jamal printing press, (Delhi, 1967) p.p 77-79.

(211) صبحي، المصدر السابق، ص84؛ ويفل، المصدر السابق، ص100.

(212) الطويل، المصدر السابق، ص ص143–144.

(213) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص409.

(214) Quraishi, op. cit, p 79.

(215) جاكوب لاندو، الحياة النيابية والاحزاب في مصر من 1866–1952، ترجمة سامي الليثي، مكتبة مدبولي، (مصر، د.ت)، ص167.

(216) الرافعي، في اعقاب الثورة، ج1، ص78.

(217) لاندو، المصدر السابق، ص135.

(218) محمد مصطفى صفوت، مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1959)، ص ص124–125.

(219) Quraishi, op. cit, p 79.

(220) I bid, p 79.

(221) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص408.

(222) 50 عاماً، المصدر السابق، ص536.

(223) لاندو، المصدر السابق، ص ص166–167.

(224) احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، (مصر، 1967)، ص138.

(225) غربال، المصدر السابق، ص120.

(226) "بريطانيا ومستعمراتها عوامل التباعد والتماسك"، صحيفة المقطم، "القاهرة"، السبت 9 اب 1924، ص1.

(227) صفوت، المصدر السابق، ص ص124–125.

(228) الطويل، المصدر السابق، ص145.

(229) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص411.

(230) غربال، المصدر السابق، ص ص147–148.

(231) عبد العزيز شرف، محمد حسين هيكل في ذكراه، دار المعارف، (القاهرة، 1978)، ص132–133.

(232) صبحي، المصدر السابق، ص84؛ دروزة، المصدر السابق، ص58.

(233) النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وبريطانيا وحلفائها في 24 تموز عام 1923م، وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، ص216.

(234) محمود زايد، من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر الحركة الوطنية المصرية الحديثة، الدار المتحدة للنشر، (بيروت، 1973)، ص161.

(235) صبحي، المصدر السابق، ص84.

(236) بطرس بطرس غالي، "قناة السويس بين الشرعية الدولية والاطماع الاستعمارية"، مجلة السياسة الدولية، "القاهرة"، ع40، س11، نيسان 1975، ص52.

(237) "بحث قانوني هام حول حادث السفينة امبايرش حق مصر في تفتيش السفن في مياها الاقليمية ثابت بمعاهدة 1888م"، صحيفة مصر، "مصر"، ع 15095، س56، 23 تموز 1951م، ص1.

(238) وللاطلاع على نص خطبة سعد زغلول تلك. ينظر: محمد ابراهيم الجزيري، اثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب، ج1، مكتبة مدبولي للنشر، (القاهرة، 1991)، ص ص288-293.

(239) علاء الدين عرفات، العلاقات المصرية الفرنسية من التعاون إلى التواطؤ، دار العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2001)، ص ص 22، 32-33.

(240) الامتيازات الاجنبية: تعود جذور نظام الامتيازات الاجنبية في مصر إلى عهد الدولة العثمانية، حينما كان السلطان العثماني يعطي للأجانب المقيمين في البلدان الخاضعة لسيطرتهم امتيازات خاصة بهم، وخلال حكم سلالة محمد علي باشا في مصر تطور نظام الامتيازات الاجنبية ليشمل مختلف الجوانب المالية والتجارية والمدنية وغيرها . مما اثقل كاهل الدولة في السنوات اللاحقة حتى تم الغاؤها رسمياً عام 1937م. وقد ضمت دول صاحبة الامتيازات الاجنبية في مصر حتى الغاؤها عام 1937م كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال والسويد وبلجيكا وايرلندا والهند وجنوب افريقيا والدنمارك واليونان والنرويج وهولندا . "مصر والامتيازات الاجنبية. كيف الغيت بعد اربعة قرون على قيامها"، مجلة الرسالة، "مصر"، ع202، س5، 17 ايار 1937، ص ص 808-811؛ "الغاء الامتيازات ومندوب مصر السياسي"، صحفية مصر، "القاهرة"، ع15132، س56، 6 أيلول 1951، ص2.

(241) جيفري ارونسون، العلاقات المصرية الامريكية 1946-1956، ترجمة السيد أمين شلبي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996)، ص19.

(242) محمود محمد سليمان، الاجانب في مصر دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، (مصر، 1996)، ص18، ص22.

(243) Little, op. cit, p 81.